تطويع أدوات الذكاء الاصطناعي في تحقيق العدالة المكانية للتمكين السياسي والقيادي للمرأة المصرية في ضوء الاستراتيجية الوطنية ٢٠٣٠: رؤية جغرافية تنموية

د/ أسماء محمد عبد العزيز(*)

المستخلص:

تعد مسألة تمكين المرأة وتحقيق المساواة ما بين الجنسين أحد الركائز الأساسية للأجندة التنموية العالمية وكذلك لرؤية مصر بحلول ٢٠٣٠، نظراً لأثرها المباشر على مختلف أبعاد الحياة في المجتمعات. منذ عقود حققت مصر تقدّماً ملموساً في هذا المجال، بفضل الجهود الحكومية الرامية إلى تعزيز دور المرأة المصرية على كافة المستويات سواء السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، إلا أن الفجوات لا تزال قائمة، فعلى الرغم من الخطوات التي اتخذتها الدولة المصرية لتحقيق التمكين السياسي للمرأة، فلا تزال هناك فجوات جغرافية في نسب المشاركة والتمثيل السياسي والقيادي للمرأة، مما استدعي توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي لسد هذه الفجوات وتحقيق العدالة المكانية. خاصة وأن الذكاء الاصطناعي (AI)قد أصبح أحد المحركات الرئيسية للتحولات المجتمعية خلال الآونة الأخيرة، نظرًا لما يمتلكه من قدرات متقدمة في تحليل البيانات، والتنبؤ بالأنماط، وأتمتة العمليات، فضلا عن سهولة وصوله للجميع من خلال الهواتف الذكية والحواسيب المحمولة، ومن ثم يتيح إمكانات واسعة يمكن تطويعها كأداة فعالة لتحقيق "التمكين السياسي والتغيير النسوي" المطلوب في الحضر والريف على حدا سواء بحلول ٢٠٣٠.

ويأتي هذا البحث كمحاولة للوقوف على واقع المرأة المصرية ورصد تحدياتها في التمكين السياسي من خلال إجراء تحليل ليكرت الخماسي مع عينة من النساء قوامها (٢٠٠ سيدة وفتاة) لاستطلاع رأيهن حول مشاركتهن السياسية وحجم معلوماتهن الحزبية والدستورية، واستكشاف الكيفية التي يمكن من خلالها توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي لتعزيز التمكين السياسي والقيادي للمرأة المصرية، ووضع خطة تنفيذية استنادًا إلى مضامين "الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠"، وبمنهجية تحليل جغرافي تستند إلى التفاوتات المكانية بين المحافظات. واقتراح أتمتة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لدعم تمكين المرأة سياسا عبر الخرائط والتطبيقات الذكية، ومدها بالمعلومات لمعرفة حقوقها وواجباتها السياسية وكيفية البدء في العمل السياسي والحزبي تمهيدا للوصول إلى إدارة المحليات ثم مجالس النواب والشيوخ وتقلد المناصب العليا في الدولة.

الكلمات المفتاحية: التمكين السياسي للمرأة – القيادة النسائية – المساواة ما بين الجنسين – الاستراتيجية الوطنية ٢٠٣٠– الذكاء الاصطناعي– المنصات التفاعلية – الحوكمة الرقمية – المشاركة الانتخابية – العمل الحزبي.

(*) مدرس بقسم الجغرافيا كلية الآداب– جامعة القاهرة

Harnessing Artificial Intelligence Tools to Achieve Spatial Justice in the Political and Leadership Empowerment of Egyptian Women in Light of the National Strategy 2030: A Developmental Geographical Vision

Abstract:

Women's empowerment and gender equality constitute fundamental pillars of the global development agenda and are central to Egypt's Vision 2030, owing to their profound influence on political, economic, and social dimensions of societal progress. Over recent decades, Egypt has witnessed notable advancements in this domain, largely driven by state-led initiatives aimed at enhancing the role of women across multiple spheres. Nevertheless, persistent disparities remain evident. Despite governmental measures to strengthen women's political empowerment, significant geographic variations continue to characterize women's levels of participation, political representation, and leadership roles. Addressing these spatial disparities necessitates the integration of innovative tools, most prominently artificial intelligence (AI), to promote inclusive development and spatial justice. AI, as one of the transformative forces shaping contemporary societies, offers advanced capabilities in big data analysis, predictive modeling, and process automation. Moreover, its widespread accessibility through digital technologies, particularly smartphones and laptops, enhances its applicability across diverse social and geographic contexts. Harnessing these technological potentials can provide effective mechanisms for reducing geographic inequalities in women's political participation and leadership. In turn, this may contribute substantially to realizing the dual objectives of political empowerment and feminist transformation across both urban and rural contexts, in alignment with the strategic goals of Egypt's Vision 2030.

The primary objective of this study is to analyze the current realities of Egyptian women and to monitor the challenges they encounter in achieving political empowerment. To this end, a five-point Likert scale survey was conducted with a sample of 200 women and girls, designed to assess their levels of political participation, their awareness of party systems, and their knowledge of constitutional rights. The study further seeks to explore the potential of artificial intelligence (AI) applications in enhancing women's political and leadership empowerment, and to propose an implementation framework aligned with the *National Strategy for the Empowerment of Egyptian Women 2030*. The methodological approach adopted in this research combines field-based data collection with geographical analysis, emphasizing spatial disparities across governorates in women's access to political participation and representation. The study proposes the deployment of AI-driven automation to support women's political empowerment through the design of smart maps and interactive applications. These tools would provide accessible and practical information on political rights, duties, and pathways to engage in political and party life, thereby preparing women to assume roles in local governance, parliamentary institutions such as the House of Representatives and Senate, and ultimately senior leadership positions within the state

Keywords: Women's Political Empowerment, Women's Leadership, Gender Equality, National Strategy 2030, Artificial Intelligence, Interactive Platforms, Digital Governance, Electoral Participation, Party Engagement

المقدمة:

لقد أصبحت قضية تمكين المرأة لاسيما في القيادة والمجال السياسي، واحدة من أبرز قضايا التنمية المستدامة في الألفية الثالثة، لما لها من انعكاسات مباشرة على المساواة النوعية، وتكافؤ الفرص، وتحقيق الحوكمة الرشيدة، فبلا شك يعد التمكين السياسي للمرأة أحد المؤشرات الجوهرية لقياس مدى تقدم المجتمعات، ليس فقط من حيث الحقوق المدنية والسياسية (UN Women, 2019, P 12)، بل له دلالة أيضا على العدالة الاقتصادية والاجتماعية خاصة في حالة التوزيع الجغرافي المتوازن. لهذا تزايد في هذا السياق الدعوات الدولية والمحلية لإعادة النظر في النظم السياسية والاجتماعية التي تُقيد المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة العامة، وتحديدًا في المجالس النيابية، والمواقع القيادية الحزبية والتنفيذية، حيث أكدت الأمم المتحدة في أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ أن "المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات ليستا فقط حقين من حقوق الإنسان، بل شرطًا أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة (United Nations, 2015, p. 5).

علي الصعيد المصري فلقد حققت الدولة المصرية تقدماً ملحوظاً مع بداية العقد الأول من القرن الحالي، وإنجازات مهمة في مجال تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، كدخولها للبرلمان، وتقلد مناصب القضاء، وعلى المستوى الاجتماعي تراجعت الفجوة النوعية في الالتحاق المدرسي (EMWF, 2017, P4-7)، وتراجعت مستويات وفيات الأمهات في كافة المحافظات (UNICEF. 2021. P1)، كما تم تغليظ العقوبات القانونية في جرائم الختان والتحرش، ولكن على الرغم من هذه الإنجازات، إلا أن المرأة المصرية لازالت في حاجة للمزيد لتمكين القاعدة العريضة منهن، وهو ما تطلب وضع استراتيجية وطنية متكاملة تتضمن كافة الأبعاد المتعلقة بتمكين المرأة وتحسين أوضاعها، تتسق بشكل كامل مع توجهات "رؤية مصر ٢٠٣٠" واستراتيجيتها للتنمية المستدامة، وتتكامل مع محاور عملها التي تسعى إلى بناء مجتمع عادل يتميز بالمساواة في الفرص والحقوق؛ لتحقيق أعلى درجات الاندماج المجتمعي، بما يتماشى مع أهداف الخطة العالمية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي انتهجتها دول العالم منذ عام ٢٠١٥.

وقد أطلقت الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠ عام ٢٠١٧ –التي أعلنها السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي عاماً للمرأة المصرية–، للعمل عليها وفقا للأفق الزمني لتنفيذها بحلول عام ٢٠٣٠، وتضمنت أربع محاور، جاء التمكين السياسي وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة في المقدمة؛ لأهميته ودوره في تحقيق المحاور الأخرى بالتبعية، وإحداث النقلة النوعية المطلوبة التي تصبو إليها كل مصرية، حيث يعمل على تعزيز حضور المرأة في مواقع صنع القرار، ومشاركتها في العمل الحزبي والسياسي سواء من خلال رفع نسب مشاركتها البرلمانية على مستوى المحافظات، أو تعزيز تمثيلها في المناصب التنفيذية في الدولة (المجلس القومي للمرأة، ٢٠١٧، ص. ٦).

ويعد التمكين السياسي مفهومًا مركبًا يتجاوز مجرد التمثيل العددي في المجالس النيابية، ليشمل قدرة المرأة على التأثير في السياسات العامة، والمشاركة في اتخاذ القرار، والقيادة في الأحزاب والمجالس المحلية، وهو ما يرتبط مباشرة بعوامل مجتمعية مختلفة مثل التعليم، والثقافة، والدين، والوضع الاقتصادي Cornwall) (& Edwards, 2014, p. 22، والتي تتأثر في أغلبها بالمكان أي بالموقع الجغرافي.

ولقد شهدت مصر منذ عام ٢٠١٤ وبشكل واضح توجهًا متصاعدًا نحو الدمج المجتمعي للمرأة في الحياة العامة، حيث تم تعيين أول امرأة في منصب محافظ عام ٢٠١٧ (Ahram Online. Feb 2017) ، وزاد تمثيلها في مجلس النواب بنسبة غير مسبوقة بلغت ٢٧٪ في برلمان ٢٠٢١، إلى جانب تمثيلها في الحكومة بنسبة تقارب ٢٥٪ (UNDP Egypt, 2021, p. 14) . ورغم هذا التقدم، لا تزال هناك فجوات كبيرة في تمكين المرأة في العديد من المحافظات، لاسيما في محافظات صعيد مصر، والمحافظات الحدودية، حيث تعاني المرأة من تحديات مضاعفة تتعلق بالفقر، والأمية، والعادات الاجتماعية المقيدة. ثم جاءت الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ لتسعي إلى التغلب على هذه الفجوات وأشارت إلى أهمية توظيف التكنولوجيا الحديثة في دعم تحقيق هذه الأهداف (المجلس القومي للمرأة، ٢٠١٧، ص. ٩)، وهو ما يُعد المدخل الرئيسي والمرتكز الأساسي لهذا البحث.

اهمية الدراسة ومشكلتها:

تنطلق هذه الدراسة من قناعة بأن التمكين السياسي والقيادي للمرأة المصرية لا يمكن فصله عن البُعد الجغرافي، حيث تختلف أنماط المشاركة السياسية للنساء باختلاف مواقعهن الجغرافية، وظروفهن المجتمعية، والموروثات الثقافية والسياقات التنموية التي يعشن فيها، والتي تختلف باختلاف المحافظة. فبينما تزداد فرص التمكين في الحضر، تتراجع في المناطق الريفية والحدودية، وهو ما يطرح تساؤل مهم حول العدالة المكانية في توزيع الفرص (Abu-Lughod, 2012, p. 88) ، والتي يمكننا تصنيفها إلى أربع أنواع، وهم:

- **الفرص السياسية والمؤسسية: مثل** انتشار مقرات الأحزاب السياسية منظمات مجتمع مدني، مما يسهل انخراط النساء في العمل العام، ويوفر مبادرات التدريب للقيادة السياسية مما يرفع احتمالات الترشيح.
- **الفرص التعليمية والاقتصادية: مثل ارتفاع** معدلات الالتحاق بالجامعات مما يهيئ قاعدة مهارية تؤهل النساء لمناصب قيادية، فضلا عن وجود فرص عمل في قطاعات رسمية (خاصة، حكومية، دولية).

- **الفرص الاجتماعية والثقافية:** مثل الوعي الجندري وتقبل فكرة مشاركة المرأة في السياسة أو الإدارة، وانتشار الخطاب الحقوقي والإعلامي الداعم للنساء، مقارنة بالمجتمعات الريفية.
- **الفرص التنموية والبنية التحتية: مثل** ارتفاع مستوى الخدمات الرقمية كالتدريب والتأهيل عن بُعد.

وبناء على ذلك ظهرت الحاجة المُلحة إلى توظيف أدوات التحليل الجغرافي وأدوات الذكاء الاصطناعي بشكل منهجي، لتحديد المحافظات أو الأقاليم التي تعاني من تدنٍ في مؤشرات التمكين السياسي، بما يسمح بتوجيه التدخلات التنموية بشكل أكثر دقة وعدالة، وبناء نماذج استشرافية للتمكين المستقبلي، حيث أثبتت التجارب الدولية أن تحليل الفجوات الجغرافية في التمكين السياسي من خلال الذكاء الاصطناعي يساعد في تحسين التوزيع المكاني، ورسم خرائط الأولويات، واتخاذ قرارات مبنية على تحليل البيانات (Kitchin, 2014, p. 61).

وبناء عليه تقديم توصيات سياساتية تمكينية مبنية على الأدلة، خاصة فيما يتعلق بالدمج بين التحليل المكاني والسياسي والثقافي لفهم أنماط مشاركة المرأة، وقدرتها على التأثير في المجال العام، ضمن بيئة تعج بالتحديات المكانية والتنموية على المستوى المحلي (Pain, 2004, p. 232)، ودمج الاعتبارات الجغرافية في صناعة القرار السياسي المتعلق بالمرأة، وهو ما يتماشى مع توجهات الدولة المصرية نحو التحول الرقمي والحوكمة الرشيدة؛ لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

تساؤلات الدراسة:

بناء على ما سبق يمكن القول إن المشكلة البحثية هنا تمحورت حول عدة تساؤلات:

- ما هو واقع التمكين السياسي والقيادي للمرأة المصرية من منظور جغرافي؟
- كيف يمكن لأدوات الذكاء الاصطناعي تعزيز تمكين المرأة المصرية سياسيًا وجغرافيًا؟
- ما مدى ملاءمة هذه التطبيقات للبيئة المجتمعية المصرية؟
- ما التوصيات الأساسية لتوسيع نطاق التطبيق على المستوى الوطني مع مراعاة الخصوصية والحوكمة؟

أهداف الدراسة:

لقد هدف البحث في الأساس إلى **تحليل** واقع المرأة المصرية ورصد تحدياتهن في التمكين السياسي من خلال إجراء تحليل ليكرت الخماسي ل**استطلاع** رأي عينة من النساء قوامها (٢٠٠ سيدة وفتاة) **للتعرف** على مشاركتهن السياسية وحجم معلوماتهن الحزبية والدستورية، و**استكشاف** الكيفية التي يمكن من خلالها توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي لتعزيز التمكين السياسي والقيادي للمرأة

المصرية، ووضع خطة تنفيذية استنادًا إلى مضامين "الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠"، وبمنهجية تحليل جغرافي تستند إلى التفاوتات المكانية بين المحافظات. **واقتراح** إطار تجريبي تطبيقي يوظف الذكاء الاصطناعي ونظم المعلومات الجغرافية لدعم تمكين المرأة سياسياً، ومدها بالمعلومات لمعرفة حقوقها وواجباتها السياسية وكيفية البدء في العمل السياسي والحزبي تمهيدا للوصول إلى إدارة المحليات ثم مجالس النواب والشيوخ وتقلد المناصب العليا في الدولة؛ وهذا لسد الفجوات المكانية في المشاركة السياسية النسائية على مستوى المحافظات المصرية، **وقياس** مدى فعالية هذا الأمر في تحسين مؤشرات التمكين السياسي وتقلد المناصب القيادية والتنفيذية خلال السنوات الخمس القادمة وفقا لمستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠. **وتقديم** هذا في نموذج مقترح لمنصة تفاعلية ذكية "**هي تقرر She Decides**"، مدعومة بوحدة مساعد ذكي تفاعلي **(chatbot)** باسم "**مصرية**" يقدّم محتوى مبسطًا حول الحقوق السياسية والدستورية، وآليات الترشح، وفرص التمكين السياسي للنساء في المناطق الريفية والحضرية، على أن يتم رصد مؤشرات المشاركة النسائية السياسية، وتحليلها مكانيا باستخدام خوارزميات التعلم الآلي، ومن ثم الخروج بتوصيات استراتيجية قائمة على بيانات ميدانية وتحليلات ذكية موجهة لصناع القرار ومنظمات المجتمع المدني، لضمان حق المرأة في القيادة بشكل أكثر فعالية، وتحقيق مؤشرات العدالة والمساواة النوعية الواردة في "رؤية مصر ٢٠٣٠".

منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات:

اعتمد البحث على عدة مناهج بحثية، لعل أبرزها:

- **المنهج التحليلي** في دراسة الوضع الحالي للتمكين السياسي والقيادي للمرأة المصرية، ورصد التفاوتات المكانية في مؤشرات التمكين، وتحليل أسباب هذا التفاوت.
- المنهج السلوكي والتطبيقي لدراسة آليات توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في قراءة الواقع السياسي والقيادي، من خلال المنصات التفاعلية الذكية ومدى تجاوب النساء معها والاستفادة منها.
- الدمج بين أساليب التحليل الكيفي والتحليل الكمي، من خلال تحليل الوثائق والسياسات، والبيانات الإحصائية، والخرائط الجغرافية، ونتائج استبيان رقمي، مع استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في التحليل المكاني والتنبؤي.

وقد تم الدمج بين أساليب البحث الكمية والنوعية، اعتمادًا على مجموعة من أدوات جمع البيانات، كالآتي:

- تحليل بيانات الوثائق والسياسات، مثل "الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠" بوصفها المرجعية الرئيسية، إلى جانب تحليل مواد الدستور المصري ٢٠١٤ و٢٠١٩، والقوانين المرتبطة بالتمثيل السياسي والمشاركة في الحياة العامة، ونشرات الحقائق بالأرقام الصادرة عن المجلس القومي للمرأة والتقارير الوطنية والدولية ذات الصلة بحقوق المرأة.
- تحليل البيانات الإحصائية الرسمية، مثل الاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) الواردة في نشرات العاملين بالقطاعين العام والأعمال العام للفترة (٢٠١٠-٢٠٢٣)؛ لرصد نسب مشاركة المرأة في المناصب القيادية والإدارية على مستوى المحافظات.
- تحليل مقارن للمؤشرات العالمية، كتحليل وضع مصر ضمن المؤشرات الدولية ذات الصلة بالتمكين السياسي والقيادي للمرأة، مثل:

- **مؤشر الفجوة بين الجنسين (الفجوة النوعية)** الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF, 2023).
- **مؤشر المشاركة السياسية للمرأة** الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2022).

- **تحليل جغرافي مكاني:** لرصد وتحليل التوزيع المكاني لمشاركة المرأة في المناصب القيادية، وتوضيح الفجوة بين المحافظات المختلفة.

أما عن أدوات جمع البيانات، فتمثلت في:

- **إجراء مقابلات شخصية:**

تم إجراء مقابلات مع كل من مساعدة أمين الإعلام، وأمينة العمل الأهلي بحزب مستقبل وطن – أمانة قسم الطالبية.

مقياس ليكرت للتمكين

- **استمارة استطلاع رأي:**

تم تصميم وتطبيق استمارة استطلاع رأي رقمية وفق مقياس ليكرت الخماسي، مكونة من (١٨ سؤالاً) موزعة على ٤ محاور، كالآتي:-

١- التمكين القيادي والمشاركة السياسية للمرأة المصرية.

٢- التوازن الجغرافي في التمكين القيادي والسياسي للمرأة المصرية

٣- تحديات التمكين السياسي للمرأة المصرية ودعم الاستراتيجية الوطنية للتمكين ٢٠٣٠.

٤- الوعي العام بأهمية الذكاء الاصطناعي وكفاءته في التمكين السياسي ودعم القيادات النسائية.

وقد بلغ عدد مفردات العينة (٢٠٠ سيدة وفتاة) من ريف محافظة الجيزة وحضرها، شملت قرية منشأة رضوان – مركز منشأة القناطر، مركز الصف، وقسمي الطالبية والهرم.

- **توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي:**

تم استخدام مجموعة من أدوات الذكاء الاصطناعي في إنشاء المنصة المقترحة "**هي تقرر She Decides**"، كما يلي (جدول ١):

جدول (١) أدوات الذكاء الاصطناعي المقترح استخدامها في البحث

التقنية	التطبيق في المنصة	الأداة المقترحة
معالجة اللغة الطبيعية NATURAL LANGUAGE PROCESSING (NLP)	• تطوير روبوت محادثة سياسي ذكي باسم "مصرية". • تلخيص وتبسيط القوانين والمستندات السياسية بلغة مفهومة.	**- SPACY:** للتعرف التلقائي على الكلمات أو العبارات مهمة داخل النص، وتصنفها إلى أنواع محددة مثل الدستور (وثيقة قانونية) **- Hugging Face Transformers** لنماذج BERT المخصصة لدعم اللغة العربية.
الرؤية الحاسوبية COMPUTER VISION	• قراءة بطاقة هوية المستخدم أو مستند ترشح. • التعرف البصري على الرموز الانتخابية أو المواد التعليمية المصورة.	**- Tesseract OCR:** لاستخراج النصوص من الصور (بطاقات، مستندات). **- Face Detection:** التعرف على الأوجه والتفاعل المرئي. **- Google Vision API :** لتحليل الصور والتعرف عليها.
التعلم الآلي MACHINE LEARNING MODELS (MLM)	• توقع فجوات تمثيل النساء حسب الموقع الجغرافي. • تصنيف النساء حسب مستوى التمكين السياسي المحتمل: مبتدئة – نشطة – قيادية.	**- Scikit-Learn:** لبناء خوارزميات تصنيف **(Classification)** مثل **Random Forest.** **- K-Means Clustering :** لتجميع النساء إلى فئات بحسب الاهتمامات أو المحافظات. **- TensorFlow:** لاستخدام الشبكات العصبية لتقديم التوصيات.

المصدر: الباحثة.

وتهدف هذه المنهجية إلى الاستفادة من الأدوات الذكية في توفير قاعدة معرفية وتطبيقية دقيقة تدعم اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة، وتُمكن صانعي السياسات من تصميم تدخلات موجهة في تمكين المرأة سياسيًا وقياديًا حسب وضع واحتياجات كل محافظة.

تمهيد: – مراجعة أدبية للتمكين السياسي والقيادي للمرأة المصرية:

لا شك أن تمكين المرأة سياسيًا وقياديًا قد أصبح موضع اهتمام متزايد في الدراسات الأكاديمية والسياسات الوطنية، خاصة بعدما تضمنته الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية (٢٠١٧–٢٠٣٠) كمحور أساسي لتوسيع نطاق مشاركة المرأة في الحياة العامة وتقلّد المناصب القيادية. وفي هذا الإطار، تأتي هذه المراجعة العلمية لتُقدم قراءة تحليلية لمجموعة من المراجع التي نشرت حديثا بعد عام ٢٠١٧ والتي تناولت موضوع تمكين المرأة سياسيًا وقياديًا في مصر، لرصد الاتجاهات البحثية الراهنة وتقييم الجهود النظرية والتطبيقية المبذولة لدعم حضور المرأة المصرية في مواقع القيادة وصنع القرار.

ولقد تبين تنوع المقاربات البحثية وتكاملها بين التحليل الكمي والوصفي والمقارنات الإقليمية، بما يعكس تراكمًا معرفيًا مهمًا في فهم ديناميات المشاركة النسائية في الحياة العامة منذ مطلع الألفية الثالثة في مصر. فلقد أتضح لنا من **دراسة (Bargain, O., & et al.)** عام 2019 هذا المسار بمقارنة بين مصر وتونس، ربطت فيها بين المشاركة السياسية للمرأة وقدرتها على التفاوض داخل الأسرة، مؤكدة أن التمكين السياسي يمتد أثره إلى المجال الاجتماعي والأسري من خلال تعزيز الوكالة الفردية والاستقلالية في اتخاذ القرار. وفي **دراسة (جميل، ن. عز الدّين، وآخرون)** عام ٢٠٢٠ تم تحليل معدلات تقلد النساء المصريات للمناصب الحكومية العليا خلال الفترة ٢٠٠٥–٢٠٢٠، باعتبارها مؤشرًا جوهريًا لقياس التمكين السياسي، مع توضيح الأطر النظرية للبعد الجندري والتشريعات الداعمة للمساواة. وفي العام نفسه، قدّم **(Tousson, A.)** دراسة ميدانية تناولت العلاقة بين التمكين القيادي وتمثيل المرأة في المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وأكدت وجود علاقة قوية بين القيادة والتمكين، لكنها كشفت أيضًا فجوات مؤسسية وثقافية تعيق استدامة هذا الدور.

وفي عام ٢٠٢١، تزايد الاهتمام بالعوامل المؤثرة في القيادة النسائية وتمثيلها الإعلامي والمؤسسي؛ إذ تناولت **دراسة (Abdel Baky, S. N. M.)** صورة المرأة القيادية في برامج التوك شو وتأثيرها على اتجاهات النساء نحو التمكين السياسي، مؤكدة أن التمثيل الإعلامي الإيجابي يسهم في تعزيز الثقة بالمشاركة السياسية. كما ركزت **دراسة (Omar, M. M.)** عام 2021 على الدور المؤسسي للمجلس القومي للمرأة في دعم التمكين السياسي، موضحة أن تطوير منظومة العمل والتنسيق بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني يمثل شرطًا لاستدامة التمكين. وفي الاتجاه نفسه، درس **(عفوش، إسماعيل إبراهيم)** خلال نفس العام أثر الثقافة المجتمعية والتعليمية والتنظيمية في تمكين المرأة القيادية، وأثبتت وجود علاقة إيجابية بين الثقافة المؤسسية والتمكين القيادي، مع توصية بتوسيع فرص النساء في المناصب العليا خاصة في قطاع التعليم.

أما في عام ٢٠٢٢، فقد قدّمت **(Sharobeem, H.)** رؤية مستقبلية لتمكين المرأة في ضوء الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠، مؤكدة أن التشريعات وحدها لا تكفي لتحقيق المساواة ما لم يصاحبها تحول ثقافي واجتماعي في الوعي المجتمعي، وأن التمكين الثقافي يمثل قاعدة لاستدامة التمكين السياسي والاقتصادي. وفي عام ٢٠٢٣، جاءت **دراسة (Takieldin, R.)** لتتبع التطور التاريخي لمسار التمكين السياسي في مصر (٢٠٠٥–٢٠٢٢)، مبيّنة أن الإصلاحات الدستورية والمؤسسية بعد عام ٢٠١٤ أسهمت في تحسين نسب مشاركة النساء في البرلمان ومجالس الإدارة، غير أن التحديات الثقافية والمؤسسية ما زالت تحدّ من المشاركة الفعلية. وفي العام نفسه، ناقشت دراسة **(حسن، إصلاح عبدالناصر)** عام ٢٠٢٣ واقع وتحديات التمكين السياسي من منظور أصحاب المصلحة، وأظهرت محدودية دور منظمات المجتمع المدني في دعم المشاركة النسائية، بما يعكس ضعف التكامل بين الجهود الرسمية والمجتمعية. وفي الإطار التحليلي، استعرضت **دراسة (عزت، منى. وآخرون)** جهود الدولة ومؤشراتها الخاصة بالتمكين السياسي، مؤكدة أهمية تجاوز المعوقات الثقافية والدينية لترسيخ مبدأ المشاركة العادلة.

وخلال عام ٢٠٢٤، توسّع الاهتمام بالجانب التطبيقي والاستراتيجي؛ حيث حلّلت **(أبو العلا، أسماء أحمد)** الاستراتيجيات والمبادرات الوطنية الداعمة لتمكين المرأة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، موثقة انعكاساتها على مؤشرات المشاركة في مراكز صنع القرار، في حين تناولت **(محمد، إيمان سيد. وآخرون)** في العام ذاته، التطورات الدستورية والتشريعية منذ دستور ٢٠١٤، الذي مثّل نقطة تحول في إدماج المرأة بالسلطتين التنفيذية والتشريعية، مع التأكيد على ضرورة استدامة الأطر القانونية والسياسات التطبيقية.

وعند الربط بين هذه الدراسات زمنياً ومضمونًا، يتضح أن الأدبيات المبكرة (٢٠١٩–٢٠٢١) ركزت على **العوامل البنيوية والثقافية والإعلامية** التي تؤثر في تمكين المرأة، بينما انتقلت الدراسات اللاحقة (٢٠٢٢–٢٠٢٤) إلى **تحليل السياسات الوطنية والاستراتيجيات التنفيذية**، مبرزةً التحول من الرؤية المفاهيمية إلى التطبيق الواقعي. كما يظهر عبر التسلسل أن الاتجاه العام في البحث العلمي المصري والعربي يسير نحو مقاربة تكاملية تجمع بين **الإصلاح التشريعي، التمكين المؤسسي، والتحول الثقافي والاجتماعي**، بوصفها أضلاعًا أساسية لضمان استدامة التمكين السياسي والقيادي للمرأة المصرية في المستقبل.

وبناءً عليه تحاول هذه الدراسة إبراز تطوّر **تمكين المرأة المصرية في عهد الجمهورية الجديدة** بوصفه نموذجًا متكاملًا لسياسات الدولة الهادفة إلى تعزيز المشاركة النسائية في مختلف مجالات الحياة العامة وفي جميع أنحاء الدولة بشكل متوازن مكانيًا، من خلال تحويل النصوص الدستورية إلى إجراءات تنفيذية واقعية تمثل نقطة انطلاق لمرحلة **جديدة من التمكين السياسي والقيادي للمرأة في كافة المحافظات المصرية.**

أولًا: الإطار النظري والمفاهيمي:

يتناول هذا القسم من البحث عرض مجموعة من المفاهيم المرتبطة برباعية واضحة، وهي:

- التمكين السياسي والقيادي للمرأة.
- العدالة الجغرافية/المكانية.
- الذكاء الاصطناعي
- التحول الرقمي والحوكمة

وترجع أهمية صياغة وتوضيح الإطار النظري والمفاهيمي في أي دراسة تحليلية قبل الخوض في تفاصيل الدراسة؛ لكونها تسعى لتفسير الظاهرات المركبة في سياقاتها متعددة الأبعاد، مما يزيد من فهم العلاقات خاصة في قضية مركبة مثل قضية التمكين السياسي والقيادي للمرأة في مجتمع يعاني بالفعل من وجود تفاوتات نوعية ومكانية واضحة كما هو الحال في مصر. ولكن ما يُزيد أهمية هذه البحث كونه يتناول قضية التمكين السياسي من منظور جغرافي تحليلي، يرتكز على توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي ضمن خطة تنفيذية متكاملة، تتماشي مع الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠؛ وهذا لدعم السياسات العامة في تحقيق محور التمكين السياسي وسد الفجوات النوعية. لهذا يجب عرض المفاهيم الأساسية والأطر النظرية المستندة إليها الدراسة، بهدف وضع تصور دقيق للعلاقات بين المفاهيم، وفهم كيفية تحويل أدوات الذكاء الاصطناعي إلى أداة لتحقيق المساواة النوعية وتمكين المرأة في ظل الحوكمة الرشيدة.

١. **التمكين السياسي والقيادي للمرأة:** يشير مفهوم **التمكين السياسي** إلى قدرة النساء على المشاركة بفاعلية في الحياة السياسية وصنع القرار السياسي، من خلال العمل الحزبي والمشاركة الانتخابية، ومن ثم في التمثيل النيابي في المجالس المحلية والتشريعية، أو تولي المناصب التنفيذية في الأحزاب، أما **التمكين القيادي** يمتد ليشمل قدرة النساء على التأثير داخل المؤسسات وعلى صناعة السياسات العامة، والوصول إلى مراكز القيادة واتخاذ القرار في الدولة. مما يتطلب مسارات إعداد وتدريب موجهة للقياديات المحتملات، ومن ثم مساواة في الفرص وتحقيق المساواة النوعية (UN-Women, 2019, p. 17).

٢. **الذكاء الاصطناعي والتمكين السياسي:** الذكاء الاصطناعي باختصار هو مجموعة أنظمة تكنولوجية لتعلم الآلة، وبرامج قادرة على محاكاة القدرات الذهنية البشرية، مثل التفكير، التعليم، التحليل، وحل المشكلات، يُعتمد عليها في تحسين كفاءة اتخاذ القرار، وتحليل البيانات الضخمة وغيرها. وفي سياق التمكين السياسي للمرأة وعلاقته بالذكاء الاصطناعي، فلقد أظهرت الأدبيات الحديثة أن أدوات الذكاء الاصطناعي، مثل معالجة اللغة الطبيعية، والتطبيقات التفاعلية المختلفة، يمكن أن تُستخدم في توجيه البرامج والسياسات لتقليل الفجوة النوعية والمكانية عن طريق توظيفها فيما يلي:

- **المنصات التفاعلية الذكية** التي تعزز مشاركة النساء في النقاشات السياسية واتخاذ القرار.
- **تحليل الخطاب السياسي** العام لفهم التوجهات والقضايا المؤثرة على النساء.
- **أنظمة التوصية السياسية** التي ترشد القيادات النسائية نحو فرص التدريب، المناصب، أو حملات الترشح الانتخابية.
- **الخرائط الجغرافية الذكية** التي تظهر التوزيع المكاني لمستويات التمكين والتمثيل النسائي في المناصب القيادية.

EgyptianConstitution

من هذا المنطلق أكدت أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ أن التكنولوجيا الرقمية، بما فيها الذكاء الاصطناعي، تُعد محركًا مهمًا لتحقيق المساواة وتمكين المرأة (United Nations, 2015, p. 8) .

٣. **الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠:** ركزت على أربعة محاور رئيسة، جاء محور التمكين السياسي في الصدارة لأهميته، وتضمنت مؤشرات كمية ونوعية لقياس نسبة النساء في البرلمان، والحكومة، والمجالس المحلية، والمناصب الإدارية العليا، مع استهداف الوصول إلى نسب تمثيل عادلة بحلول عام ٢٠٣٠ (المجلس القومي للمرأة، ٢٠١٧، ص. ٩). لذلك سيتم مقارنة الوضع الحالي (٢٠٢٥) بما كان عليه في عام إصدار الاستراتيجية (٢٠١٧)، تمهيدا لوضع خطة تنفيذية متماشية على الخطة الاستراتيجية بالاعتماد على أدوات الذكاء الاصطناعي؛ لضمان تحقيق المستهدف بحلول عام ٢٠٣٠.

٤. **مفهوم العدالة النوعية/المكانية:** تشير إلى التوزيع العادل للموارد والفرص والتهديدات عبر الفضاء الجغرافي لكلا الجنسين دون تمييز، مع التركيز على الفئات المهمشة. حيث يعد غياب النساء عن مواقع صنع القرار في بعض المحافظات أحد مؤشرات انعدام العدالة النوعية/المكانية. وفي إطار التمكين تعني العدالة النوعية/المكانية ضرورة أن تتمتع جميع النساء، بصرف النظر عن موقعهن الجغرافي، بفرص متكافئة للوصول إلى المناصب القيادية والمشاركة السياسية مثل الرجل.

ثانيًا: وضع المرأة في الدستور المصري الحالي:

جاء الدستور المصري لعام ٢٠١٤ وتعديلاته عام ٢٠١٩ بمثابة خارطة طريق نحو دولة أكثر عدالة ومساواة، داعمًا لحقوق المرأة، حيث تضمن عددًا من المواد التي مثلت مجتمعة إطارًا تشريعيًا قويًا يدعم تمكينها سياسيًا وقياديًا، مثل مواد (8،٩، ١١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٦٢، ١٨٠ ٢١٤) وما على شاكلتهم، والتي قد شكلت أساس صلب لاستراتيجية طويلة الأمد، تهدف إلى حماية المرأة من جميع أشكال العنف والتمييز؛ إذ تُلزم المؤسسات الحكومية بتطبيقها على نحو مؤسّسي ومستدام بعيدًا

عن تأثير التغييرات الإدارية، وكذلك تُمثل للقطاع الخاص الإطار القانوني لضمان التزامه باستدامة هذه المكتسبات، ومن ثم تحقيق نمو شامل يضمن حق مشاركة المرأة في صنع القرار.

وعلى الرغم من هذا الإطار الدستوري الشمولي، تشير الدراسات والتقارير الوطنية والدولية إلى أن الفجوة بين هذه النصوص وتطبيقها في الواقع مازالت قائمة، حيث تعاني بعض المحافظات من تدني تمثيل المرأة في المناصب المحلية والتشريعية، الأمر الذي يتطلب في المقام الأول تفعيل المواد الدستورية عبر سياسات وآليات تنفيذية حازمة(UN Women Egypt, 2021, p. 14)، مع تضمين الذكاء الاصطناعي كأداة رقابية وتحليلية لرصد نسب مشاركة المرأة، والفجوات المكانية في التمثيل، ومن ثم دعم آليات اتخاذ القرار المبني على أدلة دقيقة وآنية.

وبنا عليه، يمكن اعتبار التوجه الدستوري بمثابة أساسًا شرعيًا لأي مبادرة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، وتسعى لتطبيق مواده بشكل واقعي، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي وأدواته؛ لدعم المشاركة النسائية، إذ يضفي المشروعية القانونية على كافة التدخلات الحكومية وغير الحكومية الرامية لتعزيز دور المرأة في المجال السياسي والقيادي. كما يعد مرجعية تبنى على أساسها سياسات عامة قائمة على التحليل الذكي للمؤشرات الجغرافية والديموغرافية والسياسية المرتبطة بمشاركة المرأة المصرية.

ثالثًا: المشاركة السياسية والأدوار القيادية للمرأة المصرية:

من الجدير بالذكر أن واقع المرأة في أي مجتمع ما هو إلا مُحصلة نتاج العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتداخلة بطريقة تشابكية، حيث تعد الموروثات الثقافية والبنية المجتمعية أساس تشكيل منظومة التنشئة والتعليم والعلاقات الأسرية بين أفراد المجتمع، ولا شك أن هناك ترسبات ثقافية في المجتمع المصري قد اسهمت بدور محوري في ترسيخ أنماط التمييز ضد النساء، الأمر الذي أثر على موقع المرأة داخل نسيجه الاجتماعي، وحال دون تمتعها ببعض حقوقها ومن ثم بالمساواة الكاملة.

وعلى الرغم من الإنجازات العديدة التي حققتها المرأة في التمكين خلال الفترة الأخيرة، والتي سيتم عرضها تفصيلا فيما هو أت، إلا أن المجتمع المصري لا يزال يغلب عليه الطابع الذكوري في معظم دوائر صنع القرار في مصر، كما في الحقائب الوزارية، فلقد شغلت المرأة المصرية أول منصب وزاري في مصر عام ١٩٦٢، ورغم قدم التاريخ من وجهة نظر البعض إلا أنه لا يشير إلى تمكين حقيقي، حيث ضمت الحكومات المتعاقبة وزيرة أو وزيرتين على الأكثر، وارتفع العدد مؤخرًا إلى ٦ وزيرات. ورغم أن مواد قانون الإدارة المحلية لم تتضمن نصًا صريحًا يمنع تولي المرأة لمنصب المحافظ، ورغم تداول النساء اللواتي يشغلن وظائف قيادية بمحافظات الحكم المحلي لمواقع مهمة، إلا أنه لم يسبق أن شغلت المرأة منصب محافظ –فيما عدا محافظة البحيرة حاليا–.

اختلفت أوضاع المرأة المصرية بشكل ملحوظ وغير مسبوق خلال العقد الأخير، بل وحققت إنجازات مهمة في مجال تمكين المرأة والمساواة النوعية، كان أهمها صدور الدستور المصري ٢٠١٤ وتعديلاته عام ٢٠١٩، الذي أقر بمبدأ المساواة الكاملة، وكفل للمرأة المصرية الفرص المتكافئة، ومنع التمييز الذي كان يُمارس ضدها، وضمن لها الحماية بكل أشكالها. وقد نتج عن تفعيل الدستور حصول المرأة المصرية على نسبة تمثيل في مجلس النواب هي الأعلى منذ إنشاء البرلمان المصري، حيث بلغت نسبتهن ١٥٪ فب انتخابات عام ٢٠١٥ (٨٩ بما يعادل سيدة من أصل ٥٩٦ عضوًا)، كما كفل لها ٢٥٪ مقاعد المجالس المحلية، كما شغلت المرأة المصرية لأول مرة منصب المحافظ، وأجرى تعديلات على قوانين الأحوال الشخصية وتغليظ العقوبات القانونية في جرائم الاغتصاب والتحرش، ولكن مازال هناك جهداً كبير أمام الدولة المصرية؛ لتمكين القاعدة العريضة من الإناث في مصر، من هذا المنطلق تم **وضع استراتيجية متكاملة وواسعة المدى لتمكين المرأة المصرية بحلول ٢٠٣٠،**

تشارك في تفعيلها كل فئات المجتمع ومؤسساته، لاسيما مع التوجه العام للدولة منذ ٢٠١٥ نحو "الاستدامة"، والتزامها بالخطة الأممية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

١- محور التمكين السياسي والقيادي في الاستراتيجية الوطنية:

NationalStrategy2030

صدرت الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ من قبل المجلس القومي للمرأة عام ٢٠١٧، متضمنة السعي للاعتراف بحقوق المرأة المصرية التي كفلها الدستور، وتفعيل وحماية هذه الحقوق على أرض الواقع، حيث سعت في المقام الأول إلى التأكيد على التزام مصر بحقوق المرأة ووضعها موضع التنفيذ، وفقاً لما أقرته الوثائق الوطنية والدولية ممثلة في الدستور، ومجموعة الاتفاقيات والإعلانات الدولية التي التزمت مصر بتنفيذها مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ١٩٧٩، والإعلان العالمي بشأن القضاء على العنف ضد المرأة لعام ١٩٩٣، وإعلان ومنهاج عمل بيجين بشأن المرأة لعام ١٩٩٥ (المجلس القومي للمرأة. ٢٠١٧. صـ١٩-٢٠).

وقد سعت الاستراتيجية إلى الاستجابة لكافة الاحتياجات التي عبرت عنها النساء المصريات في محافظات الجمهورية المختلفة، مع مراعاة المبادئ التنظيمية للعدالة الاجتماعية والمساواة المكانية؛ لضمان تكافؤ الفرص وعدم التمييز، وفي سبيل ذلك ركزت على التمكين السياسي للمرأة وتعزيز أدوارها القيادية في المقدمة، وتحقيق ما يلي:

- دعم المشاركة النسبية في التمثيل العادل في المجالس النيابية والمحلية؛ لخفض الفجوة النوعية.
- رفع الوعي المجتمعي لدى المرأة بأهمية مشاركتها في العمل السياسي.
- دعم مشاركة المرأة في جميع مواقع اتخاذ القرار.

وتعد المرأة المصرية من أوائل نساء المنطقة العربية اللواتي حصلن على حق التصويت والترشح لعضوية البرلمان، وهذا كان بموجب دستور ١٩٦٥، الأمر الذي يعد دلالة على مدى اهتمام الدولة المصرية بالمرأة كشريك فعال في المجتمع في العصر الحديث، وتحديدا من بعد ثورة يوليو، ففي عام ١٩٧٩ أخذت مصر بنظام مقاعد التعيين (كوتا) للنساء، ولكن تم إلغاؤه لاحقًا مع تغيير النظام، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض نسبة تمثيل المرأة في البرلمان المصري إلى أن وصل ٢٪ في ظل دستور ٢٠١٢ (جدول ٢).

ويلاحظ من الشكل السابق (شكل ١) الطفرة الكبيرة في التمثيل النسائي في الدورة البرلمانية عام ٢٠١٥، والذي كان نتيجة إدارة وإرادة سياسية مؤمنة بتمكين المرأة، وتسعى إلى إرساء أُسسًا قوية لتسريع وتيرة هذا التمكين، ممثلة في مجموعة من المواد الدستورية بلغ عددها ٢٠ مادة تستعرض حقوق المرأة في كافة مجالات الحياة، تُرجمت إلى قوانين في البداية ثم إلى استراتيجية وطنية متكاملة، حتى صار تمكين المرأة جزءًا لا يتجزأ من عقيدة الدولة للوصول لبناء الجمهورية الجديدة.

جدول (٢) تطور نسبة تمثيل النسائي في مجلس النواب المصري (١٩٧٩ – ٢٠١٥)

الدورة البرلمانية	نسبة التمثيل النسائي	الدورة البرلمانية	نسبة التمثيل النسائي
١٩٨٤-١٩٧٩	٨٪	٢٠٠٥-٢٠٠٠	٢٪
١٩٨٧-١٩٨٤	٤٪	٢٠١٠-٢٠٠٥	٢٪
١٩٩٠-١٩٨٧	٢٪	٢٠١٢-٢٠١٠	١٣٪
١٩٩٥-١٩٩٠	٣٪	٢٠١٢	٢٪
٢٠٠٠-١٩٩٥	٢٪	٢٠١٥	١٥٪

المصدر: الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠.

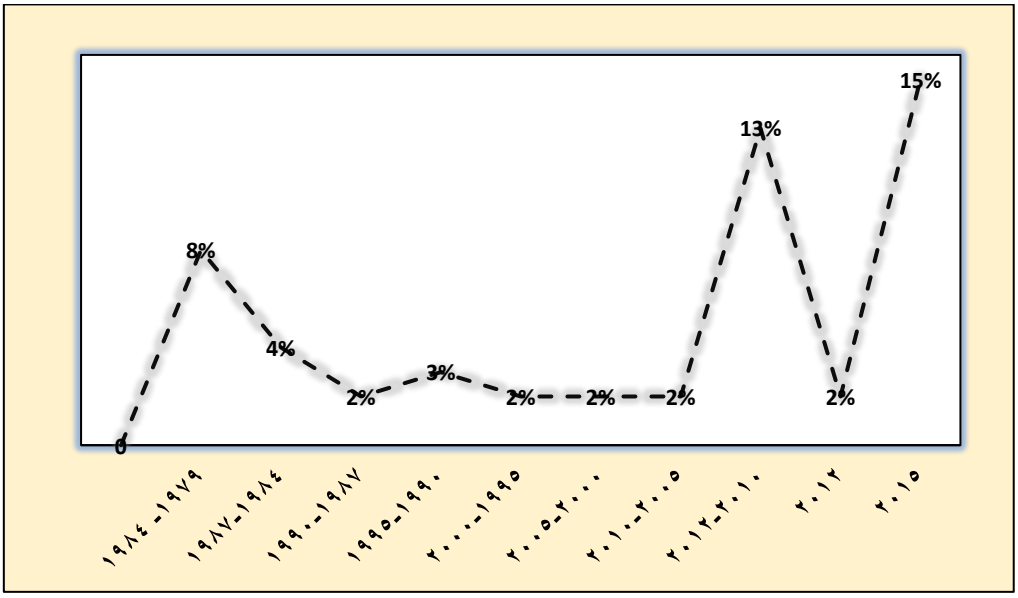

شكل (1) تطور نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب (١٩٧٩ – ٢٠١٥)

وبناء عليه يمكن اعتبار أن عام ٢٠١٤ عاماً فاصلاً في حياة المرأة المصرية، لا سيما في رحلة تمكينها السياسي، وهذا ما تثبته إحصائيات المشاركة السياسية قبل وبعد هذا العام (جدول ٣):

جدول (٣) التحول في أوضاع المرأة المصرية سياسيا عقب دستور ٢٠١٤.

قبل عام ٢٠١٤	بعد عام ٢٠١٤
– في الدورة البرلمانية لعام ٢٠١٢ بلغ عدد المقاعد المخصصة للسيدات ١٢ مقعد، من أصل ٥٠٨ مقعد، من بينهم مقعدين تم تعينهم بقرار جمهوري، بنسبة بلغت ٢.٣٪ فقط.	– تم تخصيص ١٤ مقعدًا في كل قائمة مخصصة للمرأة –وفقا للمادة ١١–، مما ترتب عليه زيادة التمثيل النسائي بنسبة ١٥٪ في الدورة البرلمانية لعام ٢٠١٥ كما سبق وذكر، بعدد مقاعد بلغ ٩٠ مقعد نسائي، موزعين كالآتي (المجلس القومي للمرأة، ٢٠٢٤، ص ٨): ▪ ٥٦ امرأة في مقاعد القوائم. ▪ ٢٠ امرأة في المقاعد الفردية. ▪ ١٤ امرأة تم تعيينهن بقرار جمهوري.
كان يعرف بمجلس الشورى قبل عام ٢٠١٤، وقد بلغت نسبة المشاركة النسائية في مجلس الشورى لعام ٢٠١٢ ما يعادل ٢.٧٪ من إجمالي المقاعد.	وصلت النسبة التمثيلية الفعلية للنساء في مجلس الشيوخ لعام ٢٠٢٠ إلى ١٤ % بما يعادل (٤١ مقعدًا من أصل ٣٠٠ عضوًا)، من بينهم ٢٧ منتخبًا و١٤ معينًا من خلال التعيينات الأساسية.
– وفقا آخر انتخابات محلية أجريت عام ٢٠٠٨، بلغ عدد المجالس المحلية في الإدارات المختلفة نحو ١٢٥٠، حصلت النساء على ٥٪ من مقاعد المجالس المحلية.	– على مستوى المحليات تم تخصيص ٢٥ % من عدد المقاعد في المجلس المنتخب لكل وحدة محلية في مختلف مستويات الحكم المحلي (من المحافظة إلى المركز والمدينة والقرية) للمرأة – فوفقا لنص مادة ١٨٠ في الدستور– بما يعادل ١٣٥٠٠ مقعد (المجلس القومي للمرأة، ٢٠٢٤، صـ٤).

المصدر: من إعداد الباحثة بتصرف.

ولا شك أن هذا التحول الجذري في نسب مشاركتهن في الدورة البرلمانية لعام ٢٠١٥ قد أتاح للمرأة المصرية فرصة لاكتساب خبرات أكثر تراكمًا، وتوسيع دائرة الخبرة السياسية لديها في ممارسة الدور الرقابي على السلطة التنفيذية، مما يسهم في تغيير صورتها النمطية، ويساعد في تمكينها سياسيا وقياديا. إلى أن جاءت الاستراتيجية الوطنية للتمكين ٢٠٣٠ عام ٢٠١٧ ليتصدر محور التمكين السياسي والقيادي محاورها الأربعة؛ للحد من التمييز ضد المرأة في تولي المناصب القيادية داخل مؤسسات الدولة، وتأهيلها للعمل السياسي وتقلد المناصب التشريعية، وهذا من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف التفصيلية لكلا من المشاركة السياسية والمشاركة في اتخاذ القرار كما يتضح من قراءة الجدول (٤) (المجلس القومي للمرأة. ٢٠١٧. ص٢٦):

جدول (٤) الأهداف التفصيلية لمحور التمكين السياسي وتعزيز أدوار القيادة

المشاركة السياسية	المشاركة الفعالة في صنع واتخاذ القرار
▪ زيادة مشاركة المرأة في الانتخابات. ▪ تحقيق تمثيل نيابي متوازن. ▪ تفعيل المشاركة في العمل التشريعي والرقابي.	▪ منع التمييز في التعيين والترقية بالجهاز الإداري للدولة. ▪ التمكين في الوظائف العليا ودوائر صنع القرار ▪ إتاحة فرص التعيين في المؤسسات القضائية.

المصدر: الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، صـ٢٦.

ولقد تم وضع مجموعة من مؤشرات قياس الأثر، بلغت ستة مؤشرات؛ لمتابعة وتقييم وضع المرأة وفقا لمستويات تحقيق تلك الأهداف وتحقيق التمكين بحلول ٢٠٣٠، كما يتضح من الجدول (٥):

جدول (٥): مؤشرات قياس الأثر لمحور التمكين السياسي وتعزيز الدور القيادي للمرأة بحلول ٢٠٣٠

مؤشرات قياس الأثر	المستهدف في ٢٠٣٠
نسبة الإناث من إجمالي المشاركين في الانتخابات	50%
نسبة تمثيل المرأة في البرلمان	35%
نسبة تمثيل الإناث في المجالس المحلية	35%
نسبة الإناث في الهيئات القضائية	25%
نسبة الإناث في المناصب العامة*	25%
نسبة الإناث في وظائف الإدارة العليا	30%

المصدر: الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، صـ٢٧.

وقد تم تأسيس مرصد المرأة المصرية [The Egypt National Observatory for Women (ENOW)]، كآلية لمتابعة التنفيذ والتقييم لهذا المحور وغيره من محاور الاستراتيجية الوطنية، من خلال رصد التقدم المحرز في مجموعة مؤشرات قياس الأثر سابقة الذكر؛ لتحديد مدى تحقيق المستويات المستهدفة لكل مؤشر، مما يساعد في تقييم الخطط والبرامج التي يتم تنفيذها ومدى قدرتها على تحقيق الرؤية العامة للاستراتيجية وهدفها المنشود بحلول عام ٢٠٣٠.

وفي هذا الصدد ولتحقيق تلك الأهداف تم تأسيس وحدة تكافؤ فرص وهي وحدة متخصصة في المؤسسات الحكومية والتعليمية وغيرها، تهدف إلى ضمان المساواة في الفرص بين جميع الأفراد بغض النظر عن جنسهم أو عرقهم أو دينهم أو أي عوامل أخرى (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢١، صـ٣-٤)، وكذلك إصدار سلسلة (المراجعة الوطنية لإحصاءات النوع الاجتماعي في مصر) بالتعاون بين كلا من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والمجلس القومي للمرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر، لتعزيز القدرة الإحصائية لمصر في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي،

وإنتاج بيانات دقيقة وقابلة للمقارنة لكلا الجنسين مما ييسر قياس ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف التنموية بشكل سليم. فضلا عن إطلاق مجموعة من البرامج التدريبة لتأهيل المرأة المصرية للقيادة، لعل أبرزها:

- إطلاق "البرنامج القومي لتأهيل القاضيات المصريات" عام ٢٠١٦ بالتعاون بين وزارة العدل المصرية والمجلس القومي للمرأة؛ لتعزيز قدرات القاضيات وتأهيلهن للوصول للمناصب القيادية في القضاء المصري (مجلس الوزراء. ٢٠٢٢. صـ٣٠).
- إطلاق "البرنامج الوطني للقيادات النسائية "NPWL" عام ٢٠٢١ بالتعاون مع منظمة العمل الدولية مستهدفا ٣٠٠ امرأة من ٧٠ مؤسسة حكومية من مختلف المحافظات. تم تسجيل ٥٠ منهن في "برنامج الزمالة السنوي لأكاديمية ناصر العسكرية العليا – شؤون الخدمة والعمل".
- إطلاق وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومركز تورين الدولي عام ٢٠٢١ المرحلة الأولى من برنامج التدريب الافتراضي "البرنامج الوطني للقيادات النسائية" مستهدفا ١٥٠ امرأة.
- إطلاق وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عام ٢٠١٨ برنامج "تأهيل القيادات النسائية في الحكومة المصرية"، ويستهدف ٧٤٠ امرأة (المجلس القومي للمرأة. ٢٠٢٤. صـ٢٢-٢٣).

هذا بالإضافة إلى تأسيس الأكاديمية الوطنية للتدريب عام ٢٠١٧ بهدف تطوير الكوادر وتأهيلها لتولي المناصب القيادية في مختلف القطاعات، وقد استهدفت المرأة بعدة برامج تأهيلية للقيادة بمستويات مختلفة لمختلف الإناث في داخل مصر وخارجها تحت مسمي "مدرسة المرأة للمهام القيادية" تمثلت في (وزارة التخطيط والتنمية المحلية، الأكاديمية الوطنية للتدريب. ٢٠٢٥. صـ٦):

- برنامج المرأة تقود للمصريات في الخارج.
- برنامج المرأة تقود للتنفيذيات.
- برنامج المرأة تقود في المحافظات المصرية
- برنامج المرأة تقود في المحافظات المصرية – أونلاين.

وقد نجحت هذه المدرسة في إعداد دليل تدريبي للتوجيه المهني لرفع مهارات المرأة على المستويات التنفيذية لشغل المناصب العليا، مثل منصب محافظ البحيرة ونائبي محافظي الجيزة وجنوب سيناء.

وفي عام ٢٠١٩ جاءت التعديلات الدستورية ورفعت من مستويات تمكين المرأة سياسيا وقياديا حيث أقرت زيادة نسبة مشاركة النساء في مجلس الشيوخ بنسبة لا تقل عن ١٠٪. وبدأ الشروع في إدخال المرأة في النيابة العامة ومجلس الدولة لأول مرة (المجلس القومي للمرأة. ٢٠٢٤. صـ٥٤-٥٦).

٢-مضاهاة مؤشرات قياس الأداء السياسي للمرأة قبل الاستراتيجية الوطنية وبعدها:

ترتب على ما سبق كسر حاجز تمكين المرأة المصرية في العصر الحديث، حيث تم تعين أول امرأة كمستشارة للسيد رئيس الجمهورية لشؤون الأمن القومي، ثان قاضية نائبة لرئيس المحكمة الدستورية العليا منذ عام ١٩٦٩، أول امرأة في منصب رئيس نيابة بقسم مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، وأول امرأة من ذوي الهمم بدرجة وظيفية في تشكيل المجلس القومي للمرأة، وأول امرأة في منصب رئيس الإدارة المركزية للشؤون الفنية في تاريخ وزارة الأوقاف، وأول فريق إطفاء نسائي، وكذلك تم تعيين النساء في القوات الخاصة بوزارة الداخلية لأول مرة، وغيرها (Egyptian Womed Fact Sheet, 2024, P71-20).

أن الإطار العام للاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة واهتمام الدولة بتنفيذها ودعمها بمجموعة كبيرة من برامج التأهيلية والقيادية بميزانية قدرها. ٢٠٢ مليون جنيه مصري كمخصصات لبرامج المرأة التأهيلية فقط، والتي بلغ إجمالي عدد المستفيدات منها داخل مصر وخارجها ٦٠ ألف امرأة (المجلس القومي للمرأة. ٢٠٢٢. صـ٢٥)، كان له أبلغ الأثر في هذا النجاح الملحوظ. وهذا ما أكدته مراجعة نتائج مؤشرات قياس الأثر لمحور التمكين السياسي والقيادي بالاستراتيجية الوطنية عام ٢٠٢٠ ومقارنتها بعام ٢٠١٥ بعد إضافة مؤشر قياس من قبل الباحثة لقياس الأثر في التمثيل مجلس الشيوخ –الشورى سابقا–، كالتالي:

جدول (٦) مؤشرات قياس محور التمكين السياسي والقيادي وفق الاستراتيجية

مؤشرات قياس الأثر	2015	2020	المستهدف في ٢٠٣٠
نسبة الإناث من إجمالي المشاركين في الانتخابات[١]	٤٤٪	٤٦٪	50%
نسبة تمثيل المرأة في البرلمان[٢]	١٥٪	٢٨٪	35%
نسبة تمثيل المرأة في مجلس الشيوخ[٣]		١٤٪	30%
نسبة تمثيل المرأة في المجالس المحلية[٤]			35%
نسبة الإناث في الهيئات القضائية[٥]	٠,٥٪	٥٪	30%
نسبة الإناث في الحقيبة الوزارية[٦]	٦٪	٢٥٪	30%
نسبة الإناث في وظائف التنفيذية العليا[٧]	٥٪	١٠٪	30%

المصدر: الباحثة بتصرف.

[١] تقرير متابعة أنشطة الوزارات لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ (عام ٢٠١٩/٢٠٢٠).

[٢] تقرير ٧ سنوات من الإنجازات: التنمية البشرية قطاع تمكين المرأة. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار).

[٣] دليل تمكين المرأة من الوصول إلى دائرة صنع واتخاذ القرار. المجلس القومي للمرأة.

[٤] تقرير حقائق وأرقام حول وضع المرأة في مصر ٢٠١٤–٢٠٢٤. المجلس القومي للمرأة.

[٥] تقرير متابعة أنشطة الوزارات لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ (عام ٢٠١٩/٢٠٢٠).

[٦] تقرير ٧ سنوات من الإنجازات: التنمية البشرية قطاع تمكين المرأة. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار).

[٧] تقرير متابعة أنشطة الوزارات لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ (عام ٢٠١٩/٢٠٢٠).

يتضح من (جدول ٦) تحقيق مكاسبٍ متفاوتة في مؤشرات التمكين السياسي والقيادي للمرأة المصرية بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٠، في ظل تحديد أهداف طموحة لعام ٢٠٣٠. فمنذ البدء بالاستراتيجية الوطنية ارتفعت نسبة الإناث من إجمالي المشاركين في الانتخابات من ٤٤٪ عام ٢٠١٥ إلى ٤٦٪ عام ٢٠٢٠، مع استهداف ٥٠٪ بحلول ٢٠٣٠، ما يعكس انخراطاً أوسع للمرأة في العملية الانتخابية على الرغم من أن الزيادة تظل قليلة نسبياً كان من الممكن تحقيقها بسهولة (المجلس القومي للمرأة، ٢٠٢٢، ص.٢٥). كذلك يتضح لنا التقدم الملحوظ في التمثيل التشريعي للمرأة بين عامي (٢٠١٥ و٢٠٢٠)، حيث يلاحظ:

- أن التمثيل النسائي في البرلمان المصري سواء عام ٢٠١٥ أو ٢٠٢٠ هي الأعلى في تاريخ الحياة السياسية والنيابية في مصر، حيث تضاعفت خلال خمس سنوات من ١٥٪ عام ٢٠١٥ إلى ٢٨٪ عام ٢٠٢٠، وهذا بعد أن كانت نسبتها ٢٪ عام ٢٠١٢، متجاوزة بذلك المتوسط العالمي لمشاركة المرأة في البرلمانات الذي تسجله هيئة الأمم المتحدة وهو ٢٥٪ (UN Women, 2021, p. 76)، وهذا بفضل نظام الحصص الانتخابية أو ما يعرف بقانون "الكوتا النسائية" (Inter-Parliamentary Union, 2021, p. 10)، ولكنه في الوقت ذاته افتقد إلى التوزيع الجغرافي المتوازن للنائبات بين محافظات الجمهورية، حيث تركزن بشكل أكبر في المحافظات الحضرية (القاهرة، الإسكندرية) وبعض محافظات الوجه البحري مثل الشرقية، على العكس في محافظات الصعيد وسيناء، مما يؤكد وجود فجوة مكانية واضحة.
- أن مجلس الشيوخ قبل عام ٢٠١٤ عرف باسم مجلس الشورى، وقد تم حله عام ٢٠١٣، ثم جاءت أول دورة برلمانية له عام ٢٠٢٠، وهذا بعد إقرار تعديلات الدستور ٢٠١٩ لعودته مرة أخرى، أما عن إضافة نسبة تمثيل المرأة فيه كمؤشر للتمكين السياسي والقيادي فهو من اقتراح الباحثة أسوة بالبرلمان. ولقد بلغت نسبة مشاركة المرأة ١٤٪ في دورته الأولى عام ٢٠٢٠ وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بالدورات السابقة لمجلس الشورى منذ تأسيسه، ولكنها لازالت قليلة نسبياً بالمقارنة عالميًا.
- بلغت نسبة مشاركة المرأة ٥٪ فى أخر انتخابات للمجالس المحلية عقدت عام ٢٠٠٨، ، وحاليا تطمح الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة إلى رفع النسبة لـ ٣٥٪ بحلول ٢٠٣٠ (UN Women, 2021, p. 14)، فرغم نص المادة ١٨٠ على تخصيص ٢٥٪ مقاعد المجالس المحلية للمرأة (دستور مصر، ٢٠١٤، ص. ٤١)، إلا أن هذا النص لم يُفعل حتى الآن، بسبب تأجيل انتخابات المحليات منذ عام ٢٠١١ وعدم اكتمال مشروع قانون المحليات، مما يمثل تجميدًا فعليًا لمشاركة المرأة في أحد مجالات القيادة السياسية المهمة؛ لتكوين الكوادر السياسية والقيادية النسائية، مما يؤثر لاحقًا على جودة التمثيل في المناصب العليا.

أما عن تمثيلها في الهيئات القضائية فلا يزال منخفضاً، فقد ارتفع من ٠.٥٪ عام ٢٠١٥ إلى ٥٪ عام ٢٠٢٠، وهو ارتفاع ملحوظ في مدة قياسية، ولكنه مازال بعيداً عن هدف ٣٠٪ المطلوب بحلول ٢٠٣٠ (وزارة العدل المصرية، ٢٠٢١، ص. ١١٢).

ولقد حققت المرأة قفزة مهمة في الحقائب الوزارية (من ٦٪ إلى ٢٥٪) بما يعادل ٨ وزراء من السيدات، أما عن تمثيلهن في الوظائف التنفيذية العليا فوفقا لتقرير متابعة أنشطة الوزارات لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ عام ٢٠٢٠ ارتفعت نسبة النساء في وظائف التنفيذية إجمالا من ٥٪ إلى ١٠٪، مع وجود فروق شاسعة بين المحافظات، حيث تستأثر القاهرة أكثر من ١٨٪ من هذه النسبة وحدها، في حين لا تتجاوز ٥٪ في محافظات مثل شمال سيناء والوادي الجديد (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٣، ص. ٢٧-٢٨). وفيما يتعلق بمشاركهن في وظائف الإدارة العليا داخل القطاع العام ووفقا لبيانات النشرة السنوية لإحصاء العاملين بالقطاع العام/ الأعمال العام (أعوام ٢٠١٥ و٢٠٢٣)، فلقد انخفضت النسبة من ١٩.٥٪ عام ٢٠١٥ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ٢٠١٥. ص٤٢) إلى ١٥.٦٪ عام ٢٠٢٣ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٣، ص١٩)، مما يستوجب تعزيز سياسات الكوتا والتأهيل القيادي (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٠، ص. ٤٥).

٣-الفجوة المكانية في التمكين السياسي والقيادي للمرأة المصرية:

تعكس النتائج السابقة أثر الإجراءات الدستورية على رفع مستوى التمثيل النسائي السياسي والقيادي، لكنها أوضحت الحاجة إلى تكثيف السياسات الإيجابية؛ لضمان تحقيق التمكين السياسي والقيادي للمرأة المصرية في كافة المحافظات وبتوزيع مكاني متوازن بحلول ٢٠٣٠. حيث لا تزال هناك تحديات كبيرة تعوق التمكين النسائي على المستوى المحلي، لعل أهمها وأبرزها وجود تفاوت جغرافي ومكاني في فرص المشاركة السياسية وصنع القرار للمرأة بين المحافظات؛ نتيجة عوامل عدة، يمكن إيجازها في الآتي:

أ- تفاوت معدلات التعليم والتحاق النساء بسوق العمل:

تبرز الفجوة التعليمية والاقتصادية بين المحافظات كأحد أسباب ضعف تمثيل المرأة سياسيًا، حيث تسجل محافظات الصعيد وسيناء معدلات أقل في التحاق النساء بالتعليم العالي وفرص العمل الرسمي مقارنة بمحافظات الوجه البحري والقاهرة، مما يقلل من القاعدة النسائية المؤهلة للترشح والمشاركة السياسية، فحسب بيانات التعداد السكاني والمراجعة الوطنية لإحصاءات النوع الاجتماعي في مصر تتفوق محافظات القاهرة والإسكندرية والجيزة تتفوق على باقي المحافظات في نسب النساء في المناصب الإدارية العليا (١٢.٩٪، ١٠.٨٪، ١٠.١٪) على التوالي، في حين أن النسبة ذاتها لا تتجاوز ٦ % في محافظات الصعيد و ٢٪ في سيناء (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٣، صـ٥-٩).

ووفقا لبيانات النشرة السنوية لإحصاء العاملين بالقطاع العام/ قطاع الأعمال خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٣)، واستنادا لنشرات الأعوام (٢٠١٥، ٢٠٢٠، ٢٠٢٣) أتضح أن المحافظات (القاهرة والجيزة والإسكندرية) استأثرت بـ ٥٥٪ من جملة النساء العاملات في القطاع العام في مصر خلال الفترة (٢٠١٥ – ٢٠٢٣)، كما أتضح أن النساء في محافظات الوجه البحري تشهد تمثيلا أعلى في القطاع العام من محافظات الصعيد وسيناء الذين يعانوا من فجوة واضحة في التمثيل النسائي في قطاع الأعمال العام، حيث تراوحت نسبة التمثيل النسائي في تلك المحافظات عام ٢٠٢٣ ما بين (١.٣٪ – ٢.٥٪) من إجمالي النساء العاملات في الدولة (شكل ٢).

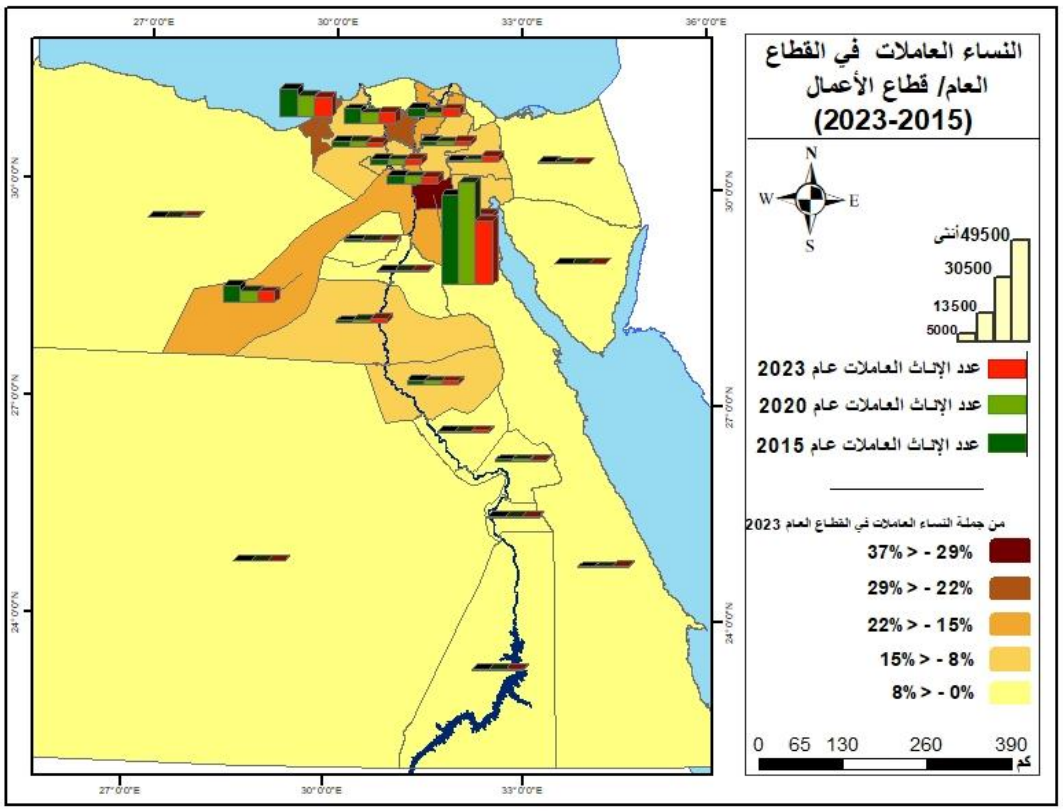

شكل (٢) التوزيع الحجمي والنسبي للعاملات بقطاع الأعمال العام خلال (٢٠٢٣-٢٠١٥)

ولقد لوحظ أن هناك تراجع في أعداد النساء العاملات في قطاع الأعمال عام ٢٠٢٣ عن الأعوام (٢٠٢٠ و٢٠١٥)، رغم سياسات الدولة الداعمة للتمكين. قد يرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب المركبة، والتي لا ترتبط بغياب الجهود الحكومية، بل ترتبط بطبيعة سوق العمل وتغيراته، مثل:

- **أسباب مرتبطة بسوق العمل وهيكل الاقتصاد:**
  - إعادة هيكلة القطاع العام نتيجة تقليص بعض الشركات أو دمجها أو تصفيتها، مما قلص الوظائف المتاحة للجنسين، والنساء غالبًا هن أكثر تأثرًا في حالات إعادة الهيكلة أو الخصخصة.
  - التحول للقطاع الخاص أو غير الرسمي، نتيجة التوسع فيه مقارنة بالقطاع العام الذي أصبح أبطأ في التوظيف.
  - التوجه نحو الأتمتة والتحول الرقمي في بعض الوظائف الإدارية والمكتبية التي تشغلها النساء.
- **عوامل اجتماعية وثقافية:**
  - تفضيل الرجال في بعض التخصصات لاسيما في الوظائف الميدانية أو ذات الطبيعة الفنية.
  - مواجهتهن صعوبة في المحافظات الريفية في الوصول لوظائف القطاع العام حيث غالبًا ما تتمركز في المدينة الكبرى في المحافظة.
  - الأدوار الأسرية ومسؤوليات الرعاية المنزلية تجعل بعض النساء يفضلن الوظائف القريبة.
- **عوامل مؤسسية وتنظيمية**
  - بطء إجراءات التوظيف في القطاع العام ومحدودية الفرص.
  - عدم تجديد العمالة النسائية بعد خروج الموظفات للتقاعد أو للاستقالة.
  - غياب سياسات تحفيزية للكوادر النسائية كتوفير حضانات وساعات عمل مرنة كما أقر الدستور.
- **عوامل اقتصادية أوسع**
  - تباطؤ الاقتصاد في فترات معينة (مثلما حدث في ٢٠١١ وأزمة كورونا) أدى إلى تجميد وخفض التوظيف.
  - ارتفاع قيمة التأمين على الموظفات مقارنة بالقطاع غير الرسمي، مما يجعل فرص النساء أقل.

ب- البيئة الثقافية والاجتماعية المحلية:

تتحكم الأعراف والتقاليد المجتمعية في بعض المناطق، خاصة في الصعيد وسيناء، في مدى تقبل المجتمع لفكرة ترشح المرأة أو تقلدها مناصب قيادية، فالعائق الثقافي لهذه الفكرة، سواء كان نابع من نظرة دونية لأهمية دور المرأة في المجال العام، أو نابع من الفكر القبلي الذكوري، فهو يحد من فرص التمكين.

عُدلت أحكام المادة ٤ (الفقرة الأولى)، والمادة ٥، والمادة ١٠ من قانون مجلس النواب فيما يخص تمثيل النساء في قوائم الانتخابات بقانون رقم 174 لسنة 2020، والذي نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 4 يونيو ٢٠٢٥، ونص على تقسيم الدوائر وفقًا لعدد المقاعد في كل قائمة، وقد أُلزم كل قائمة باحتواء فئات محددة من بينها النساء، وإلزام تضمين كل قائمة عدد معين من النساء حسب نوع القائمة، كالآتي (جدول ٧):

جدول (٧) الكوتا النسائية في القوائم الانتخابية

نوع القائمة	فئات التمثيل الإلزامية	الحد الأدنى لعدد النساء
القائمة الصغيرة	مسيحيين، عمال/فلاحين، شباب، ذوي إعاقة، مصريين بالخارج	٢٠ امرأة
القائمة الكبيرة	نفس الفئات، ولكن بعدد أكبر	٥١ امرأة

المصدر: الباحثة استنادا لتعديل قانون الانتخاب.

وقد اختلفت القوائم حسب كل قطاع، حيث قسمت مصر إلى أربع قطاعات انتخابية رئيسية (جدول ٨):

جدول (٨) التقسيم الإداري للقطاعات الانتخابية وأنواع قوائمها وفقاً للكوتا النسائية بمجلس النواب في الدورة البرلمانية

القطاع	نوع القائمة	عدد المقاعد	المحافظات
دائرة قطاع القاهرة وجنوب ووسط الدلتا	قائمة كبيرة	١٠٢ مقعد	تشمل محافظات كثيفة السكان (القاهرة، الجيزة، القليوبية، الدقهلية، الغربية، المنوفية، كفر الشيخ -دمياط).
دائرة قطاع شمال ووسط وجنوب الصعيد	قائمة كبيرة	١٠٢ مقعد	تضم محافظات الصعيد من بني سويف حتى أسوان إضافة للبحر الأحمر والوادي الجديد.
دائرة قطاع شرق الدلتا	قائمة صغيرة	٤٢ مقعد	تشمل الشرقية، الإسماعيلية، بورسعيد، السويس، شمال سيناء، جنوب سيناء.
دائرة قطاع غرب الدلتا	قائمة صغيرة	٤٢ مقعد	تضم الإسكندرية، البحيرة، مطروح.

المصدر: الباحثة اعتمادا على موقع الهيئة الوطنية للانتخابات.

يتضح من بيانات الاستحقاقات الانتخابية للدورة البرلمانية لعام ٢٠٢٠ (شكل ٣)، والمتاحة على الموقع الإليكتروني للهيئة الوطنية للانتخابات، أن قطاعات شرق الدلتا وغرب الدلتا قد استطاعت استيفاء الحد الأدنى للنساء في قوائم مجلس النواب، وهو أمر متوقع لأنها قطاعات صغيرة وشبة حضرية، والقانون يفرض حصة ثابتة من النساء، في حين أن قطاع القاهرة وجنوب ووسط الدلتا وقطاع شمال ووسط وجنوب الصعيد لم يستوف الحد الأدنى بنسبة بسيطة، حيث بلغ عدد الفائزات

في قائمة من أجل مصر ٥٠ فائزة في القطاع الأول و ٤٩ فائزة في القطاع الثاني من أصل ٥١ مقعد، كما أن عدد الفائزات في النظام الفردي لم يتجاوز ٦ مقاعد، ٣ مقعد في محافظة الشرقية، و ٢ مقعدين في محافظة البحيرة، ومقعد في محافظة الجيزة.

أما في استحقاقات مجلس الشيوخ فلقد تراوحت نسبة التمثيل النسائي فيه ما بين (١٠٪ – ٢٠٪) من الحد الأدنى في القطاعات الأربعة، مما يوضح التفاوت الكبير بين التمثيل في القوائم، وبين التمثيل في الفردي؛ وهذا نتيجة الكوتا النسائية والتمثيل في القوائم، التي تلعب الدور الأساسي في رفع النسبة الكلية لوجود النساء في المجلسين سواء النواب أو الشيوخ.

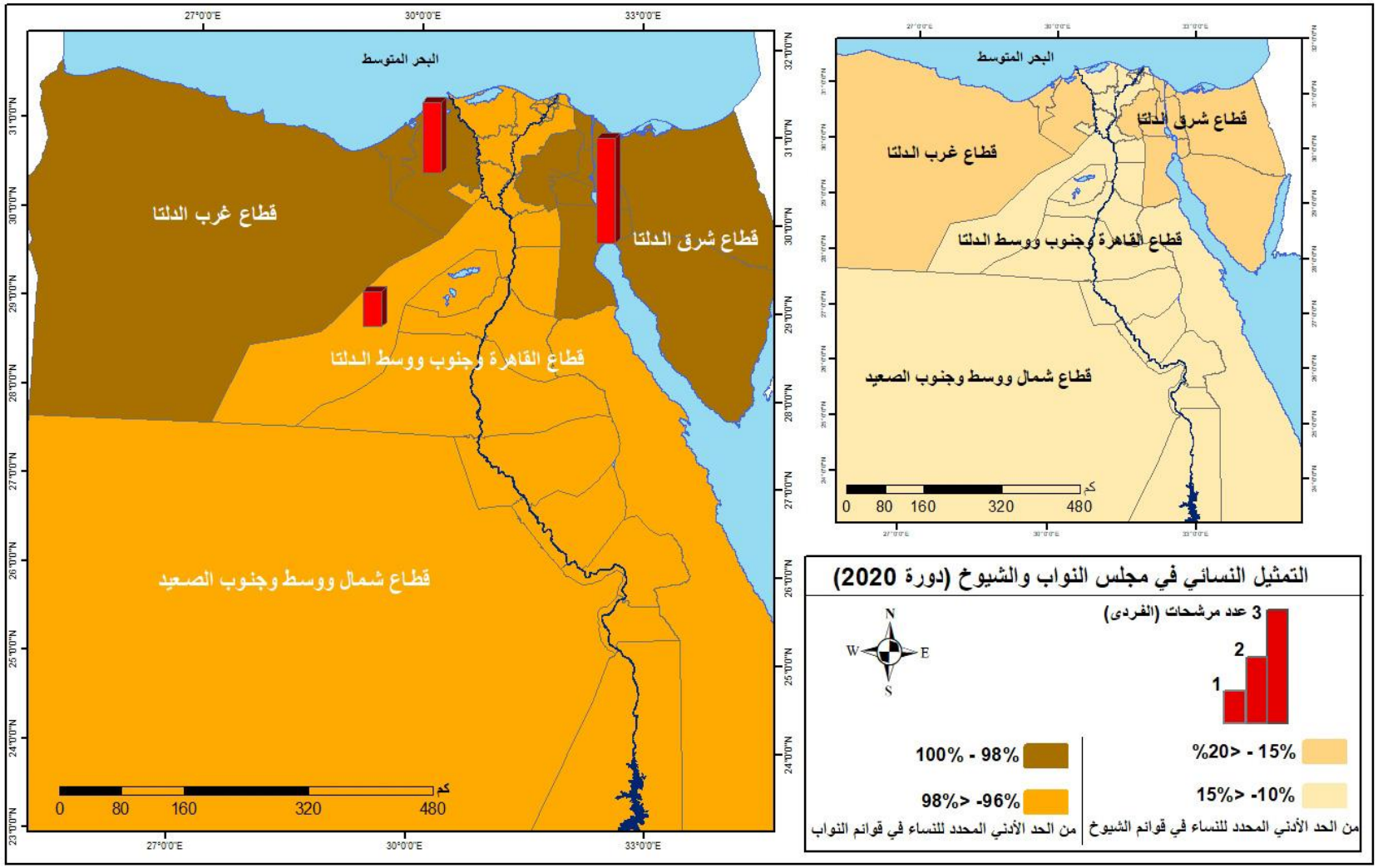

شكل (٣) الكوتا النسائية في قوائم مجلس النواب والشيوخ في الدورة البرلمانية ٢٠٢٠

فعلى الرغم من التطور الملحوظ خلال العقد المنصرم في التمثيل النسائي داخل البرلمان، نتيجة التعديلات التشريعية والدستورية. إلا أنه مازال هناك محافظات مثل سوهاج والبحر الأحمر وسيناء بلا أي تمثيل نسائي برلماني، الأمر الذي يعكس خللاً في عدالة التوزيع المكاني للتمثيل النسائي في المجالس التشريعية ما بين المحافظات. هذا التفاوت يشير إلى مركزية تمثيل المرأة في المحافظات الكبرى مقابل تراجع تمثيلها في الصعيد وسيناء. وهو نفس النطاق المكاني الذي يعاني أيضا من سوء التمثيل في وظائف القطاع العام، وبناء عليه يمكن القول إن هذه المحافظات تعد أحد أبرز التحديات أمام التمكين الشامل للمرأة المصرية، مما يؤكد الحاجة إلى اعتماد سياسات تفاضلية وتحفيزية لهذه المحافظات، لتحقيق التمكين الشامل بحلول ٢٠٣٠.

جـ- غياب برامج التدريب السياسي والقيادي:

رغم التوسع العام في برامج تأهيل القيادات النسائية كما ذُكر، تعاني المحافظات ذاتها من نقص حقيقي في الدورات والورش الموجهة خصيصًا إلى المرأة، خاصة تلك التي تأخذ بعين الاعتبار العوائق الجغرافية والثقافية لكل منطقة، الأمر الذي يترتب عليه تفاوت في مدى جاهزية المرشحات في تلك المحافظات.

د- ضعف التنسيق بين المجالس المحلية وبرامج التدريب والتأهيل:

توفر الدولة والمجتمع المدني العديد من برامج التدريب والتأهيل القيادي والسياسي، قائم عليها جهات متعددة (وزارات، هيئات مجتمع مدني، أكاديميات)، لكن غياب آليات تنسيق مركزية وأكثر فعالية بين هذه الجهات والمجالس المحلية، يترتب عليه تنفيذ البرامج والمبادرات بشكل جزئي ومتفاوت، حيث تقتصر غالبًا في المحافظات الحضرية، في حين تبقي محافظات الصعيد وسيناء خارج نطاق التخطيط المُنسق للتغطية والتنفيذ الشامل.

رابعًا: وضع المرأة المصرية في المؤشرات العالمية قبل الاستراتيجية الوطنية وبعدها :

تُعد المؤشرات العالمية أداة محورية لرصد مدى التقدم المحرز في مجال التمكين السياسي والقيادي للمرأة، شأنها شأن المؤشرات المحلية سابقة الذكر، وهذا لتحديد الفجوات بين الدول والأقاليم الجغرافية المختلفة، حيث تعد تلك المؤشرات بمثابة مرآة للمقارنة الدولية والإقليمية، وتستخدم كأساس لبناء السياسات العامة داخل الدول. وفي حالة مصر، فلا شك أن الاستراتيجية الوطنية قد كان لها أبلغ الأثر على تحسين مؤشرات تمكين المرأة، حيث تشير البيانات إلى تطور تدريجي في عدة مؤشرات، مثل:

١. **مؤشر الفجوة النوعية:** منذ بداية إصدار هذا المؤشر عام ٢٠٠٦ عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حافظت مصر على مراكز متأخرة نسبيًا، لا سيما في محور "التمكين السياسي"، حيث لم تتجاوز

نسبة التحسن ٢٠٪ خلال ما يزيد على ١٥ عامًا. ففي عام ٢٠٠٦ احتلت مصر المرتبة ١٠٩ عالميًا من بين ١١٥ دولة، وتراجعت تدريجيًا لتصل إلى المرتبة ١٣٠ من أصل ١٤٦ في عام ٢٠٢٣، بمعدل تحقيق عام بلغ ٦٣.٦٪ فقط. (WEF, 2023, p. 19) ورغم تحسن مصر في مجالات الصحة والتعليم، إلا أن مجال التمكين السياسي ظل يشهد فجوة واسعة، حيث تشير البيانات الأخيرة إلى أن مصر حققت ١٤.٩٪ فقط من تحقيق المساواة السياسية بين الجنسين (WEF, 2023, p. 19). كما يُظهر هذا المؤشر أن تمثيل المرأة في البرلمان والوزارات لا يزال بعيداً عن المعدلات العالمية المثالية.

٢. **مؤشر المشاركة السياسية للمرأة:** يصنف تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الدول وفقًا لمؤشرات مركبة تشمل نسبة النساء في البرلمان، وفي المناصب الوزارية، ومدى تكافؤ الفرص في الوصول إلى المواقع القيادية تحت مسمي "مؤشر المشاركة السياسية للمرأة". ولقد تبين من تحليل تقارير العقدين الماضيين وحتى ٢٠٢٢، تطوراً تدريجياً في نسبة مشاركة المرأة المصرية في البرلمان لاسيما في أخر دورة برلمانية عام ٢٠٢٠ التي تعد أعلى من المتوسط العربي، ولكن أقل من المتوسط العالمي البالغ ٣١٪. حيث لا تزال الفجوة النوعية قائمة، خاصة في المناصب التنفيذية مثل المحافظين ورؤساء الجامعات والهيئات السيادية.(UNDP, 2022, p. 47)

٣. **مؤشر المرأة والأعمال والقانون :**يصدر عن البنك الدولي منذ عام ٢٠٠٩، لتقييم مدى تكافؤ الفرص القانونية بين الجنسين. وقد تراوحت نقاط مصر بين ٤٥ و٥٠ على مدار العقد الأخير، من أصل ١٠٠ نقطة. مما يشير إلى تحسن طفيف في مجالات الأجور وإجازات الأمومة، لكن ظلت مصر تسجل نقاطًا متدنية في مجالات مثل حرية التنقل، وحقوق الملكية، وريادة الأعمال، والقدرة على التقاضي مما يشير إلى ضرورة تحسين الأطر القانونية (World Bank, 2022, p. 66).

٤. **مؤشر مشاركة المرأة في الإدارة المحلية:** تشير تقارير هيئة الأمم المتحدة عن المرأة إلى أن نسبة مشاركة النساء في المجالس المحلية في مصر لم تتجاوز ٨٪ خلال العقدين الماضيين؛ لغياب الانتخابات المحلية منذ عام ٢٠٠٨، فتراجعت المشاركة النسائية في صنع القرار المحلي. لذلك تستهدف الاستراتيجية الوطنية رفع نسبة النساء في المحليات إلى ٣٥٪ عام ٢٠٣٠ (UN Women Egypt, 2021, p. 18).

٥. **مؤشرات التعليم والتأهيل:** اقتربت مصر من المساواة الكاملة في نسب الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي بين الجنسين منذ أوائل الألفية الجديدة، بل وتفوقت الإناث في معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي منذ عام ٢٠١٥، إلا أن هذا لم ينعكس على معدلات توظيف النساء في مواقع القرار. حيث مازال هناك فجوة هيكلية بين التأهيل الأكاديمي والعمل السياسي والمشاركة الفعلية في مراكز صنع القرار.

يتبين مما سبق أن وتيرة التقدم في تمكين المرأة المصرية كانت أسرع في السنوات العشر الأخيرة، لا سيما بعد تبني الدولة المصرية لاستراتيجية تمكين المرأة ٢٠٣٠، وتضمين نسب إلزامية في التمثيل النسائي. غير أن هذه التطورات لم تكن كافية لسد الفجوة النوعية الكاملة، لا سيما جغرافيًا بين المحافظات، مما قد يشير إلى الحاجة لتدخلات سياساتية، لاسيما في ظل التحديات الثقافية والمجتمعية.

خامسًا: تحليل استجابات النساء المصرية حول التمكين السياسي والقيادي:

استندت الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية إلى دراسة ميدانية شاملة أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ٢٠١٦، بهدف التعرف على الواقع الفعلي للمرأة في مصر، ورصد احتياجاتها، وتحديد التحديات التي تواجهها في مختلف السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. من هذ المنطلق، وانطلاقًا من أهمية توافر بيانات دقيقة وموثوقة حول اتجاهات وآراء الفئات المستهدفة، جرى تصميم استمارة استطلاع رأي وفقا لمقياس ليكرت الخماسي، باعتباره أحد أكثر الأدوات البحثية في قياس الاتجاهات والآراء والسلوكيات.

وقد تم تطبيق استمارة الاستطلاع على عينة مكونة من 200 سيدة وفتاة في الفئة العمرية التي تتراوح ما بين (٤٥-٣٦) عامًا بنسبة ٣٨٪ وما بين (٢٥-١٨) عامًا بنسبة ٣١٪، ما بين طلبات بنسبة ٣٠٪ وموظفات القطاع الحكومي بنسبة ٢٠٪ والقطاع الخاص بنسبة ٣٢٪، وأخريات لا يعملوا، بهدف تقديم قراءة تحليلية شاملة لنتائجه (جدول ٩)، عبر استعراض التوزيعات النسبية، والمتوسطات الحسابية، واختبارات الموثوقية، إلى جانب توظيف أدوات التحليل الإحصائي والتمثيلات البصرية المتنوعة، مثل: المخططات المكدسة، وخرائط الرادار، والخريطة الحرارية، وذلك لتوفير صورة متكاملة، تسهم في دعم عملية اتخاذ القرار، وتحديد نقاط القوة والفرص المحتملة للتحسين، وهذا من خلال الاعتماد على نتائج هذا العرض التحليلي في ومن ثم إمكانية إجراء تحليل رباعي (SWOT Analysis) متكامل، مما يتيح صياغة توصيات عملية مبنية على بيانات دقيقة وموثوقة.

وقد تكوّنت استمارة الاستطلاع من **18سؤالاً**، وجرى ترميز الاستجابات بقيم رقمية تتراوح بين (١-٥) للدلالة على مستوى الموافقة (من "أوافق بشدة" إلى "لا أوافق بشدة")، بهدف تسهيل التحليل الإحصائي. وقد تم تصنيف الأسئلة على أساس أربعة محاور رئيسية على النحو الآتي:

- **المحور الأول** :التمكين القيادي والمشاركة السياسية للمرأة المصرية.
- **المحور الثاني** :التوازن الجغرافي في التمكين القيادي والسياسي للمرأة المصرية.
- **المحور الثالث** :تحديات التمكين السياسي للمرأة المصرية ودعم الاستراتيجية الوطنية للتمكين ٢٠٣٠.
- **المحور الرابع** :الوعي العام بأهمية الذكاء الاصطناعي وكفاءته في التمكين السياسي ودعم القيادات النسائية.

جدول (٩) نتائج استبيان حول التمكين السياسي والقيادي للمرأة المصرية في ضوء الاستراتيجية الوطنية ٢٠٣٠.

المحور	السؤال	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	١- لدي رغبة في الانخراط في العمل السياسي وتطوير قدراتي القيادية، لكنني أفتقر إلى المعرفة بكيفية البدء.	%51	%24	%14	%11	%0
المحور الأول	٢- المرأة المصرية تمتلك الكفاءة والقدرة على القيادة في المناصب القيادية.	%60.5	%23	%10.5	%3	%3
	٣- توجد برامج حكومية فعالة لإعداد المرأة لتولي المناصب القيادية.	%14.5	%32.5	%46	%7	%0
	٤- مشاركة المرأة في الحياة السياسية تعكس تطورًا في الوعي المجتمعي بأهمية دورها.	%58	%33.5	%0.5	%7.5	%0.5
	٥- التمكين القيادي للمرأة ما يزال محدودًا بالمقارنة مع طموحاتها وإمكاناتها.	%59.5	%32.5	%4.5	53.5	%0
	٦- المجتمع المصري لا يزال يُفضل القيادة الذكورية في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.	%61	%26.5	%11	%1.5	%0
المحور الثاني	٧- تتفاوت فرص المرأة في تقلد المناصب القيادية تبعًا لموقعها الجغرافي.	%52	%42.5	%5	%0.5	%0
	٨- هناك فجوة جغرافية في تمكين المرأة بين المحافظات المختلفة في مصر.	%35	%54.5	%10.5	%0	%0
	٩- تفتقر المحافظات الريفية إلى برامج موجهة لدعم المشاركة السياسية للمرأة.	%64	%28	%0	%8	%0
المحور الثالث	١٠- النساء في جميع المحافظات أطلعن على محاور الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠.	%4	26.5	13	33.5	23
	١١- تساهم الاستراتيجية الوطنية للتمكين ٢٠٣٠ في تحسين أوضاع المرأة السياسية في مصر.	%7	%23.1	%11.6	%58.3	%0
	١٢- الثقافة المجتمعية السائدة تشكل عائقًا أمام تمكين المرأة سياسيًا وقياديًا.	%20	%53	%11	%10.5	%5.5
	١٣- ضعف التأهيل السياسي والقيادي يمنع كثيرًا من النساء من التقدم للقيادة.	%52.5	%43.5	%2.5	%1.5	%0
	١٤- تحرص القيادات النسائية في مصر على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي بفعالية في أنشطتها الحزبية والسياسية.	%17.5	%22	%24	%26.5	%10

المحور	السؤال	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
المحور الرابع	١٥- أعتقد أن أدوات الذكاء الاصطناعي (مثل التطبيقات الذكية) يمكن أن تسهم في زيادة وعي المرأة المصرية بحقوقها السياسية.	%57	30%	%13	%0	%0
	١٦- يمكن للذكاء الاصطناعي (مثل التطبيقات الذكية) أن يدعم القيادات النسائية في اتخاذ قرارات أفضل في مسيرتهم السياسية.	%64.5	%26.5	%8.5	%0.5	%0
	١٧- تسهم أدوات الذكاء الاصطناعي (مثل التطبيقات الذكية) في تقليص الفجوة المكانية بين النساء في الريف والحضر من حيث التمكين السياسي.	%66.5	%28	%5	%0	%0.5
	١٨- يجب أن تشمل الاستراتيجية الوطنية برامج تدريبية على استخدام الذكاء الاصطناعي للقيادات النسائية.	%65.5	%29.5	%5	%0	%0

المصدر: الباحثة

يتضح من الجدول السابق (٩) نسب الاستجابة لكل مستوى قياس بكل سؤال في الاستمارة، وقد تم حساب معامل كرو نباخ ألفا (Cronbach's Alpha) للبيانات وكانت النتيجة: **0.842**

يستخدم معامل كرو نباخ ألفا إحصائيًا لقياس الاتساق الداخلي (درجة التوافق) بين العناصر المختلفة في أداة قياس، والتي تتمثل هنا في مجموعات الأسئلة التي تقيس كلا منها بعد أو محور ما. يتم حسابه باستخدام معادلة تتضمن عدد العناصر في المقياس، وتباين الإجابات على كل عنصر، وتباين مجموع الدرجات لجميع العناصر. وتتراوح قيمه ما بين (٠ -١) (Cronbach, L. J, 1951. P235-236)، وبنا عليه يتضح أن الاستمارة قد وقعت في نطاق الموثوقية الجيدة، مما يعني أن مجموعات الأسئلة كانت مترابطة بشكل جيد وتقيس المحور التي تندرج تحته بدرجة عالية من الاتساق، كما يتضح أن المشاركين كانت إجاباتهم متسقة عبر الأسئلة، ومن ثم فأن الاستمارة صالحة للقياس والتحليل والاستنتاج وإمكانية تعميمها من منطلق كونها استمارة لاستطلاع رأي الإناث في بيئات مختلفة فيما يخص واقع المرأة المصرية سياسيا وقياديا.

١- المخطط الأفقي المكدس/ المركب (Stacked Horizontal Bar Chart):

استخدم هذا المخطط لمقارنة التوزيع النسبي للاستجابات المختلفة لأسئلة استطلاع الرأي وعرضها بيانيا من خلال الأعمدة (شكل ٤)، حيث يستخدم هذا النوع من الرسوم البيانية بشكل خاص عندما يكون هناك عدة متغيرات تريد تمثيلها داخل فئة واحدة، مما يسمح بمقارنة تلك المتغيرات ما بين فئات متعددة بشكل مرئي (Tufte, E. R. 2001. PP153-155).

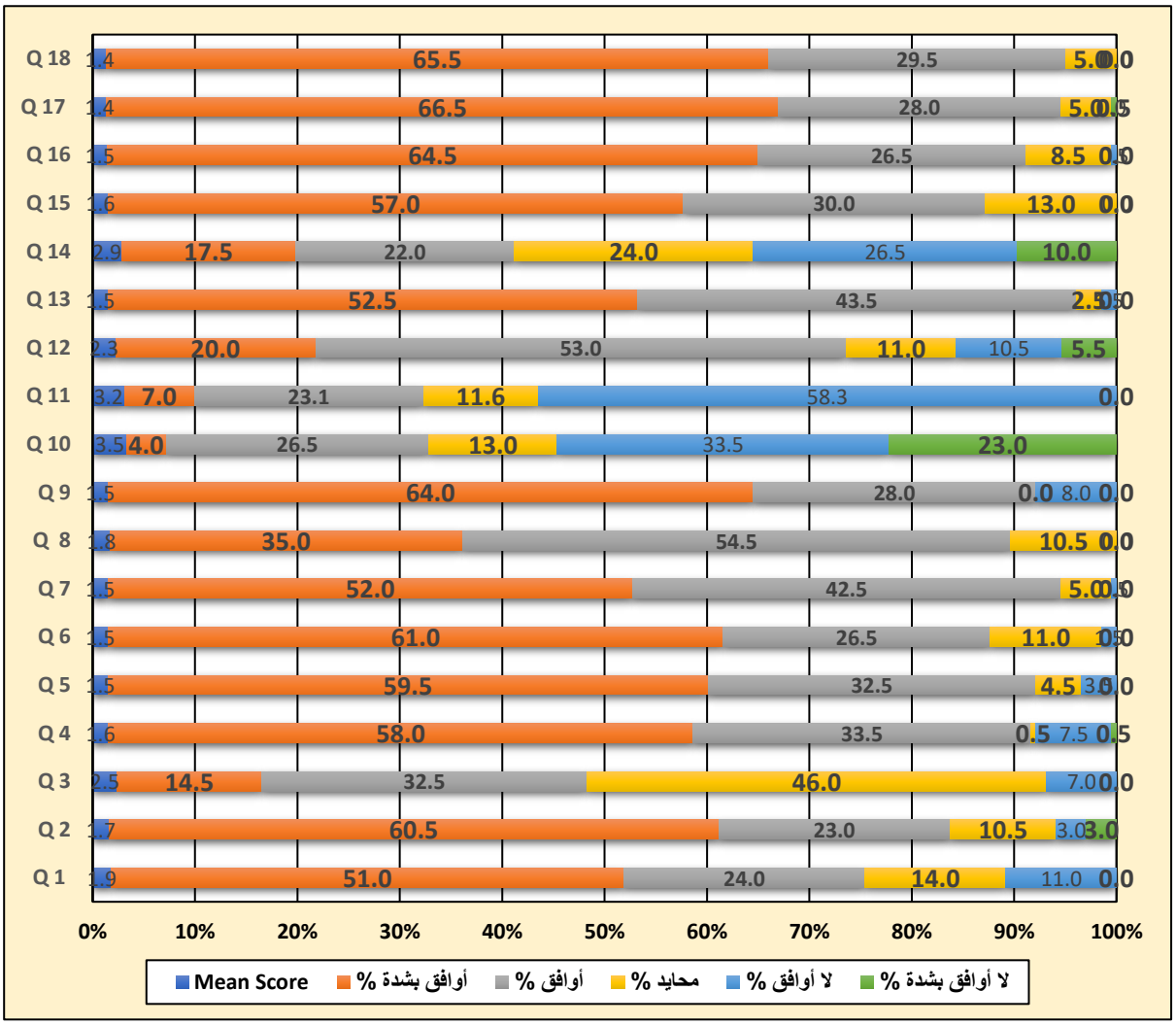

شكل (٤) المخطط الأفقي المركب لردود استطلاع الرأي

وفي شكل (14) يمثل كل شريط أفقي سؤالًا من أسئلة الاستطلاع مقسما بنسب مئوية للتعبير عن نسب الآراء ما بين أوافق بشدة وحتى لا أوافق بشدة، لمعرفة الرأي السائد لدى مجموعة الإناث اللواتي شاركن في استطلاع الرأي حول موافقتهن على المحاور الأربعة سابقة الذكر، حيث أتضح ما يلي:

أ- **المحور الأول: التمكين القيادي والمشاركة السياسية (Q1-Q6):**

جدول (١٠) تحليل أسئلة محور التمكين القيادي والمشاركة السياسية

المتغير	"أوافق بشدة +أوافق"	ملاحظات تحليلية
Q1	75%	رغبة عالية في التمكين السياسي +نقص المعرفة بكيفيّة البدء.
Q2	83.50%	اعتراف واسع بكفاءة المرأة وقدرتها القيادية.
Q3	47%	ضعف ملحوظ في تقييم فعالية البرامج الحكوميّة.
Q4	91.50%	إدراك قوي لتطوّر الوعي المجتمعي بأهمية دور المرأة.
Q5	92%	اتفاق شبه كامل على محدودية التمكين مقارنة بالطموحات.
Q6	87.50%	اعتراف واسع بتفضيل المجتمع للقيادة الذكورية.

المصدر: نتائج استطلاع الرأى.

يتضح مما سبق (جدول ١٠) أن هناك إجماع قوي ≥٧٥٪ على الرغبة في التمكين والشعور بالاستحقاقية والكفاءة، باستثناء 47% يشعرن بأن البرامج الحكومية غير فعّالة، وإجماع أكبر على التمييز الذكوري وإدراكهن بقدراتهن وأحقيتهن في التمكين، مما يدل على وعي عالي بالعوائق الثقافية والمؤسسية.

ب-**المحور الثاني: التوازن الجغرافي في التمكين (Q7-Q9):**

جدول (١١) تحليل أسئلة محور التمكين القيادي والمشاركة السياسية

المتغير	"أوافق بشدة +أوافق"	ملاحظات تحليلية
Q7	94.50%	اتفاق على تفاوت الفرص مكانيا.
Q8	89.50%	إدراك قوي بوجود فجوة جغرافية بين المحافظات.
Q9	92%	إجماع على نقص البرامج الريفية الداعمة.

المصدر: نتائج استطلاع الرأى.

يتضح من (جدول ١١) قرابة ٩٠٪ من العينة يشعرن بالفجوة الجغرافية بين محافظات الحضر والريف في فرص التمكين السياسي.

جـ - المحور الثالث: تحديات التمكين ودعم الإستراتيجية الوطنيةQ13-Q10) :

جدول (١٢) تحليل أسئلة محور التمكين القيادي والمشاركة السياسية

المتغير	"أوافق بشدة +أوافق"	ملاحظات تحليلية
Q10	30.50%	عدم اطلاع النساء على محاور الاستراتيجية.
Q11	30.10%	عدم الثقة بنجاح الاستراتيجية في تحسين الأوضاع.

Q12	73%	إدراك ملحوظ بأن الثقافة تشكل عائقا.
Q13	96%	اتفاق شبه كامل على أن ضعف التأهيل يمنع التقدم.

أتضح من (جدول ١٢) أن ثلث العينة فقط تعرفن عن الاستراتيجية -أغلبهن عملوا داخل حزب مستقبل وطن-، في المقابل اعترف ٧٣٪ منهن بالعائق الثقافي، و٩٦٪ اعترفن بأثر نقص التأهيل على فرص تمكينهن.

ذ- المحور الرابع: الذكاء الاصطناعي والتمكين السياسي(Q14-Q18) :

جدول (١٣) تحليل أسئلة محور التمكين القيادي والمشاركة السياسية

المتغيّر	"أوافق بشدة +أوافق"	ملاحظات تحليلية
Q14	39.50%	تردد في مدى استخدام القيادات الحالية لأدوات الذكاء الاصطناعي.
Q15	87%	تفاؤل كبير بإمكانات الذكاء الاصطناعي لزيادة الوعي السياسي.
Q16	91%	ثقة عالية بدعم الذكاء الاصطناعي لاتخاذ قرارات أفضل.
Q17	94.50%	اعتقاد قوي بقدرة الذكاء الاصطناعي في تقليص الفجوة المكانية.
Q18	95%	إجماع على ضرورة إدراج برامج تدريبية على أدوات الذكاء الاصطناعي.

المصدر: نتائج استطلاع الرأي.

على الرغم من عدم تجاوز الموافقات منهن على مدى استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي حالياً ٤٠٪ من حجم العينة (جدول ١٣) ، إلا أن الثقة والقبول بفوائده مستقبليًا وقدراته على تحسين أوضاعهن وتمكينهن سياسيا قد تجاوزت ٩٠٪ من حجة العينة.

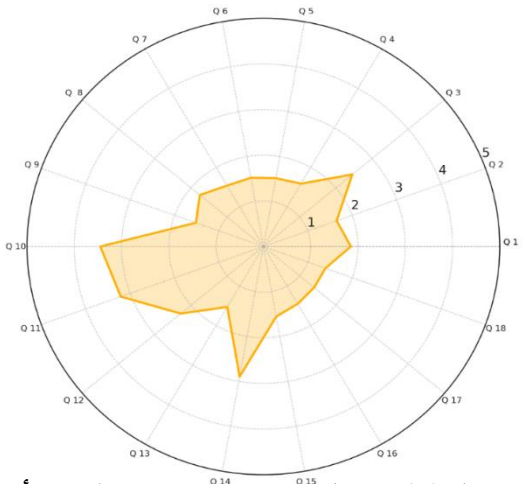

شكل (٥) التحليل الراداري لمحاور استطلاع الرأي

١- الرسم البياني الراداري (Radar Chart):

يُستخدم لتمثيل البيانات متعددة الأبعاد، فهو مثالي في تمثيل البيانات التي تتضمن أكثر من محور، حيث يسمح بعرض المقارنات بين عدة متغيرات باستخدام محاور متعددة في شكل أبعاد دائرية. مما يساعد في مقارنة الفئات وتوزيع القيم عبر مجموعة من المتغيرات، حيث تمثل النقاط البارزة للخارج الأسئلة التي حصلت على موافقة أعلى، والعكس حيث تشير إلى حيادية أو معارضة من قبل المشاركات (Tufte, E. R. 2001. PP178-180). مما يظهر أن استجابات المشاركات قد مالت نحو الموافقة/الموافقة الشديدة بقدرات المرأة المصرية ورغبتها في التمكين

السياسي رغم المقاومة المجتمعية الذكورية. ثم جاء المحور الثاني بموافقة متوسطة إلى مرتفعة على الفجوة المكانية في تمكين المرأة المصرية. وفي المحور الثالث فقد عكس تباينًا في الآراء ما بين الحياد/عدم الإلمام بالاستراتيجية الوطنية ودور الدولة في دعم المرأة وتأهيلها. أما المحور الرابع فقد كانت الاستجابات أقل توافقًا، مما يدل على الحاجة إلى زيادة التوسع في الاستعانة بأدوات الذكاء الاصطناعي (شكل ٥).

٢- الخريطة الحرارية (Heatmap):

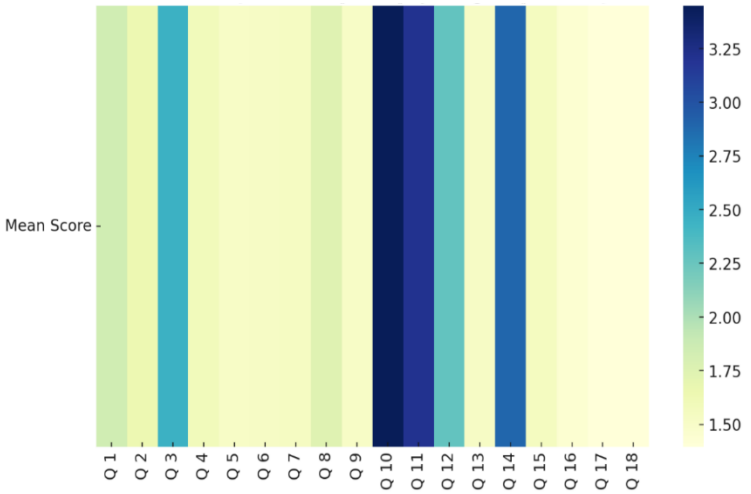

شكل (٦) الخريطة الحرارية لمحاور استبانة التمكين السياسي

هي طريقة بصرية لعرض بيانات ثنائية البعد من خلال تمثيل كل سؤال بتدرج لوني للتعبير عن الاتجاه العام في استطلاع الرأي حوله من خلال حساب المتوسط الحسابي لإجابته سواء الرفض أو الحياد، ومن ثم إظهار التباين وتحديد نقاط التي تحتاج لتحسين في مصفوفة أسئلة الاستطلاع (Friendly, M. & Wilkinson, L.2009. P180). يتضح من (الشكل ٦) أن الاتجاه العام في استطلاع الرأي السلبي للإناث المشاركات قد تمثل في عدم الإلمام بالاستراتيجية الوطنية ومحاورها، وشكهن في اسهاماتها الفعلية في تحسين أوضاعهن، فضلا عن عدم

اطلاعهن على البرامج حكومية الممولة

لتأهيلهن قياديا؛ نتيجة سيادة الثقافة المجتمعية الذكورية، من ثم عدم تمكنهن من استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي النشاطات سياسيا منهن.

سادسًا: تحليل الرباعي للواقع السياسي والقيادي للمرأة المصرية:

يهدف هذا التحليل الرباعي إلى استكشاف سبل تمكين المرأة المصرية سياسياً وقيادياً، انطلاقًا من نتائج استطلاع الرأي الذي جُمعت فيه آراء عينة من المشاركات حول رغباتهن، معوقاتهن، وتصوراتهن حول البرامج الحكومية وأدوات الذكاء الاصطناعي. يعكس هذا الإطار المنهجي توجهاً نحو فهم عميق للعوامل الداخلية والخارجية التي تشكل بيئة التمكين، بما يساعد على رسم سياسات واستراتيجياتٍ عملية

تدعم تحقيق الأهداف المنشودة ضمن الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠. فيما يلي نقاط القوة والضعف، والفرص والتهديدات المرتبطة بالواقع السياسي والقيادي للمرأة المصرية (جدول ١٤):

جدول (١٤) التحليل الرباعي لواقع تمكين المرأة المصرية سياسيا وقياديا.

نقاط القوة (Strengths)	نقاط الضعف (Weaknesses)
– اتساق داخلي عالي لمقياس كرو نباخ، مما يؤكد موثوقية النتائج وسلامة أبعاد القياس. –رغبة عالية شكلت (٩٢٪–٧٥) من المستجيبات أبدين رغبة قوية في القيادة واعترافاً بقدراتهن القيادية. – وعي جغرافي بوجود تفاوت مكاني في الفرص بين المحافظات، حيث أقر ٩٤.٥٪ من المشاركات على وجود فجوة جغرافية في فرص التمكين.	– نقص المعرفة بكيفية الانخراط في العمل السياسي حوالي ٧٥٪. – عوائق مجتمعية وجندرية بنسبة ٧٣–٩٢٪ – ضعف فعالية البرامج الحكومية التأهيلية، إذ اعتبر ٤٧٪ من المشاركات أن هذه البرامج غير معلومة بالنسبة لهن. – إلمام ضعيف بالاستراتيجية الوطنية بنسبة ٣٠.٥٪.
الفرص (Opportunities)	**التهديدات (Threats)**
– الثقة بإمكانات الذكاء الاصطناعي في زيادة الوعي، ودعم اتخاذ القرارات السياسية للقيادات النسائية، وتقليص الفجوات المكانية. – إجماع على ضرورة إدراج برامج تدريبية متخصصة في أدوات الذكاء الاصطناعي كركيزة للتمكين السياسي لهن. – قرابة نصف العينة لديهن ثقة بنجاح الاستراتيجية الوطنية في تحسين أوضاعهن السياسية. –وعيهن بقضايا التمكين وضرورة معالجة العوائق الثقافية والجغرافية، لتهيئة بيئة تمكينية لهن.	– الحواجز الثقافية والمؤسسية المتجذرة. – محدودية الاستخدام الفعلي لأدوات الذكاء الاصطناعي بين القيادات الحالية. – تفاوت ملموس في البرامج الداعمة بين الحضر والريف، ما يعرض النساء في المناطق الريفية للتهميش السياسي والقيادي.

المصدر: الباحثة اعتمادا على نتائج استطلاع الرأي.

سابعًا: الخطة التنفيذية لتحقيق التمكين السياسي والقيادي للمرأة ٢٠٣٠:

تأتي هذه الخطة كخطة عمل مؤطرة زمنيًا في ضوء الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة لعام ٢٠٣٠، انطلاقًا من الإيمان الراسخ بأن مشاركة المرأة الفاعلة في الحياة السياسية والقيادية تشكل ركيزة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية والاستدامة، اعتمدت هذه الخطة على تحليلٍ للعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في مسيرة التمكين وفقا لنتائج الاستطلاع والتحليل الرباعي، والتي أوضحت الفجوة بين الإدراك والممارسة، وهو ما أشار إليه تقرير (UN Women, 2023, p. 14) حول انخفاض معدلات المشاركة النسائية في المنطقة العربية مقارنة بالمستوى المعرفي لديهن، لذلك استهدفت هذه الخطة تعزيز قدرات المرأة بحلول

٢٠٣٠ وتمكينها على مستوي السياسات والتشريعات، وبناء كوادر قيادية مدربة قادرة على الابتكار واتخاذ القرار، فضلاً عن توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي؛ لضمان وصول أكثر فاعلية للخدمات والدعم. وفيما يلي عرض محاور الخطة وركائزها (جدول ١٥)، وتحديد التدخلات التنفيذية المحددة، ومجموعة المؤشرات الكمية والنوعية لقياس الأثر ومستويات التقدم، وآليات المتابعة والتقييم.

جدول (١٥) محاور وركائز الخطة التنفيذية لتمكين المرأة سياسيا وقياديا ٢٠٣٠

السنة	المحور الرئيسي	التدخل التنفيذي المحدد	المؤشر القابل للقياس
٢٠٢٥ - ٢٠٢٨	السياسات التشريعية والمؤسسية	– إصدار قانون يلزم بزيادة تمثيل النسائي ٤٠٪ في المناصب التنفيذية والقضائية و٤٠٪ في البرلمان. – عقد انتخابات المجالس المحلية بنسبة ٣٥٪ من المقاعد للنساء. – إدراج تمكين المرأة كمكون في تقييم الأداء المؤسسي. – إلزام الجهات الحكومية بخطط سنوية لمضاعفة تمثيل المرأة في مواقع اتخاذ القرار.	– نسبة النساء في المناصب التنفيذية بالمحافظات، ومجلس النواب والشيوخ. – نسبة النساء في الانتخابات المحلية. – نسبة الجهات الملتزمة بتقييم النوع الاجتماعي – نسبة المرأة في المواقع التنفيذية وفقا للمراجعة الوطنية لإحصاءات النوع.
٢٠٢٦- ٢٠٣٠	بناء القدرات	– إطلاق برنامج قومي لتأهيل وتخريج ١٠٠٠٠ قيادية شابة موزعين على المحافظات كافة. – تدريس مقرر المواطنة ومهارات القيادة بالجامعات. – تدريب القائمين على الانتخابات على إجراءات تعزيز المشاركة النسائية.	– عدد النساء المُدربات والمُعتمدات – عدد الجامعات التي نفذت المنهج – نسبة النساء العاملات في الأحزاب.
٢٠٢٦- ٢٠٢٨	التدخلات الجغرافية	– توجيه موازنات دعم للتمكين في الصعيد والريف وسيناء – دعم جمعيات تنمية المرأة في محافظات الفجوة ببرامج تمويل وتدريب سياسي.	– حجم التمويل المنفق حسب المحافظة – عدد الجمعيات المدعومة.
٢٠٢٦ - ٢٠٢٧	التحول الرقمي	– إطلاق منصة رقمية وطنية للبيانات النسائية في مواقع القيادة والقرار، وتوظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في رصد التغيرات، وتحليل فجوات النوع والتنبؤ بها. – إعداد خريطة تمكين نسائي ذكية تُحدث سنويًا لرصد النسب والمستهدفات. – تطوير موقع مرصد المرأة المصرية لمتابعة التمكين	جاهزية المنصة وعدد قواعد البيانات المدخلة – عدد زائرات الموقع.

السنة	المحور الرئيسي	التدخل التنفيذي المحدد	المؤشر القابل للقياس
٢٠٢٥ - ٢٠٢٩	**الشراكات الوطنية والدولية**	– توقيع شراكات تنفيذية مع ١٥ منظمات دولية (UN Women, UNDP) ومحلية. – توسيع الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية، لتنفيذ برامج المراقبة والتقييم.	– عدد مذكرات الموقعة – عدد المحافظات الخاضعة للتقييم المستقل. – عدد مراصد المتابعة داخل المؤسسات الأكاديمية

المصدر: الباحثة بتصرف.

أما عن النتائج الأولية المتوقعة (Outputs)لهذه الإجراءات، فمن المتوقع الآتي:

- تمكين المرأة في ٧٥٪ من الوزارات والهيئات ٢٠٣٠.
- تطبيق البرنامج في ٢٠ جامعة حكومية بحلول ٢٠٢٦.
- ٢٥٠ جمعية محلية مفعّلة بحلول ٢٠٢٧.
- ٤ تقارير سنوية تحليلية للتمثيل النوعي.
- تدريب ٢٠٠٠ قيادية سنويًا من ٢٠٢٥ حتى ٢٠٣٠.
- تغطية ٨٠٪ من المحافظات المهمشة ببرامج ممولة.
- إطلاق المنصة وربطها بـ ٢٠ وزارة و١٥ محافظة.
- ١٠ مذكرات تعاون فعالة بحلول 2028.

ثامنًا: تطويع أدوات الذكاء الاصطناعي لدعم تنفيذ الخطة المقترحة:

رغم الجهود الحكومية المبذولة لتمكين المرأة المصرية، لا تزال العديد من الفجوات قائمة، خاصة المحافظات الريفية والصعيد وسيناء. ومع ظهور أدوات الذكاء الاصطناعي وإمكانياتها، برزت أهمية توظيفه في دعم المرأة المهمشة وتمكينها. فخلال العقد الأخير أصبح الذكاء الاصطناعي محرك رئيسي للتحولات المجتمعية والاقتصادية، لما يملكه من قدرات متقدمة في تحليل البيانات، والتنبؤ بالأنماط، وأتمتة العمليات. واستخدامه كأداة فعالة لتحقيق التغيير الاجتماعي. فبرزت فكرة توظيفه لدعم المرأة المصرية في فهم دستور بلدها ومعرفة حقوقها، وكذلك تدريبها وتأهيلها سياسيا وقياديا في كافة المحافظات، ومن منزلها دون الذهاب إلى أي مقرات حكومية أو منظمات مجتمع مدني وإنفاق المال في التدريب، مما استدعي التفكير في حل تكنولوجي يقدم خدمات ذكية تستهدف الفئات النسائية الأكثر حرمانا، يكون من السهل استخدامه مثل تطبيقات الهواتف المحمولة التي تتعامل معها المرأة حاليا بكل سهولة، تحت مسمى منصة (هي تقرر | SheDecides).

ولقد أشارت نتائج استطلاع الرأي إلى إدراك قوي لدى المشاركات لوجود فجوات مكانية في التمكين القيادي والسياسي بين المحافظات، واستعدادهن للتعامل مع التكنولوجيا، واعتقادهن بقدرة الذكاء

شكل (7) شات بوت "مصرية"

الاصطناعي على دعم القيادات النسائية وتقليص الفجوات المكانية، ومن هنا جاءت فكرة تضمين تلك منصة أدوات تفاعلية ذكية مثل شات بوت (Chat Bot) لتدريب وتوجيه المتدربات، وتوفير مسارات تدريب ومحاكاة سياسية لدعم المهارات القيادية، وألية متابعة قياس مؤشرات الخطة التنفيذية المستقاة من الاستراتيجية الوطنية (شكل ٧).

منصة هي تقرر منصة ذكية تفاعلية تستهدف النساء والفتيات المصريات خاصة في المحافظات التي تعاني فيها المرأة من التهميش؛ لرفع الوعي الدستوري والسياسي، وتقديم برامج التدريب والتأهيل، عرض الفرص السياسية محليًا، مدعومة بشات بوت، وهي أداة مصممة لمحاكاة المحادثة البشرية عبر النص أو الصوت، باستخدام المعالجة اللغوية الطبيعية(NLP) ، بهدف التفاعل التلقائي مع المستخدمين وتقديم ردود فورية على استفساراتهم ضمن نطاق معين يتم تحديده (Jain, M., & Kumar, S. 2018, P87)، يقوم بـ:

- الإجابة على جميع الاستفسارات الدستورية المتعلقة بتمكين المرأة سياسيا وقياديا، من خلال تبسيط مواد الدستور، قوانين الانتخابات، ولوائح المجالس باللغة العامية أو العربية المبسطة.
- يقدم محتوى مخصص حسب الموقع الجغرافي، واحتياجات المشاركة السياسية في كل محافظة حسب بيانات التسجيل على المنصة.
- يطرح أسئلة بسيطة ليقيم وعي المستخدمة السياسي، ومن ثم يوصي بمحتوى تدريبي مناسب لها ولمؤهلها الدراسي.
- تقديم الاحصائيات الخاصة بالتمكين السياسي والقيادي، مثل عدد مقاعد المرأة في البرلمان ومجلس الشيوخ.

- المساعدة للبدء في العمل السياسي العام كالأحزاب، من خلال تحديد أقرب مقرر حزبي يتماشى مع اتجاهاتها.

أما عن المنصة ذاتها، فتقترح الباحثة أن تتضمن ما يلي (جدول ١٦):

جدول (١٦) مكونات منصة (هي تقرر | SheDecides)

المكون	الوظيفة
خريطة التمكين السياسي	عرض تفاعلي للمشاركات السياسية النسائية (انتخابات، جمعيات نسائية، أحزاب).
أهم الفرص الحالية	عرض مُحدث بالوظائف السياسية والقيادية في الدولة، وكيفية التقديم، وكذلك الفرص التدريبية والمبادرات المتاحة من قبل الوزرات المعنية،
مسارات التعليم السياسي الذكي (دوراتي)	الاستفادة من النماذج النسائية المُمكنة فعليا في المجتمع في نقل تجاربهم وخبراتهم الخاصة، من خلال تقديم مجموعة مسجلة من الدورات التأهيلية، مثل: – نصوص الدستور المصري وحماية المرأة. – دور المرأة في المجالس التشريعية والمحلية. – الفرق بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ. وكذلك مجموعة من ورش العمل تبث مباشرة بمواعيد محددة ومعلن عنها على المنصة؛ للتدريب والمحاكاة.
لوحة بيانات الأداء الشخصي (DASHBOARD)	تعرض تقدم المستخدمات ومستواهن السياسي، وعدد الفرص المستغلة والدورات المكتملة، والمشاركات الفعلية لها داخل محافظتها.
محاكاة الانتخابات	وحدة تفاعلية تحاكي تجربة الانتخاب والتصويت وكذلك الترشح والمناقشة البرلمانية، لتدريب الفتيات على بيئة ديمقراطية آمنة افتراضيًا.
قاعدة بيانات للجهات الداعمة	جهات تدريب، أحزاب، منظمات مجتمع مدني، مرشدات سياسيات محليات يمكن التواصل معهم مباشرة.

المصدر: الباحثة بتصرف.

هذا ويمكن تصميم واجهة تطبيق تعمل على أندرويد وiOS باستخدام تقنيات حديثة React Native[٨] لتقديم تجربة مستخدم سريعة وسلسة، مع إمكانية إرسال تنبيهات فورية، وتمكين المستخدمين من المشاركة

[٨] React Native : إطار عمل طورته شركة فيسبوك يتيح كتابة تطبيقات هاتفية بلغة جافا سكربت مع مكتبة React، ثم يقوم بترجمتها إلى مكونات أصلية (native) على أندرويد وiOS.

في استطلاعات الرأي داخل التطبيق بسهولة. مع وضع سياسة خصوصية واضحة بلغة مبسطة، وصلاحيات متعددة ما بين (مستخدمة – مشرفة – مدربة)، على أن تقديم كافة الدلائل والمستندات التي تثبت الهوية كصورة الرقم القومي عند التسجيل على المنصة، والموافقة على الإقرار بعدم استخدم المنصة لصالح توجه (تيار) معين أو لأي غرض أخر غير التعلم والتدريب، حتى لا تقع المستخدمة تحت طائلة القانون.

مقترح تنفيذي مرحلي للمنصة (جدول ١٧):

جدول (١٧) مقترح مراحل تصميم وتنفيذ منصة "هي تقرر"

المرحلة	المدة	المهام
التخطيط والتصميم	٢ شهر	دراسة احتياجات المستخدمات + تصميم واجهات
التطوير الأساسي	٣ أشهر	بناء النواة + نظام المستخدم + التعليم السياسي
التكامل الجغرافي والذكاء الاصطناعي	٣ أشهر	بناء توصيات ذكية وربطها بالخريطة التفاعلية
الاختبار والتقييم	شهرين	اختبار تجريبي في ٣ محافظات
الإطلاق والتوسيع	مستمر	تحسين المنصة + دعم مجتمعي + تحديث المحتوى

أما عن مجموعة التقنيات التي ستستخدم في بناء وتشغيل هذه المنصة فيما يعرب بـ (Technology Stack)، فيقترح البحث البرمجيات الآتية (جدول ١٨):

جدول (١٨) البرمجيات المقترحة لمنصة "هي تقرر" ووظائفها

الطبقة	البرمجة المقترحة	الوظيفة
الواجهة الأمامية (FRONT-END)	React.js + Tailwind CSS	واجهة مستخدم ديناميكية مع خرائط تفاعلية.
الواجهة الخلفية (BACK-END)	Node.js	إدارة محتوى المنصة.
قاعدة البيانات	MongoDB (NoSQL)	تخزين بيانات المستخدمات، الدورات، والمواقع والمعلومات الدستورية.. إلخ.
تحليلات وذكاء اصطناعي	Python (spaCy)	تحليل سلوك المستخدم، توصية تدريب سياسي مخصص.

نظام الخرائط الجغرافية	ArcGIS Online / Leaflet.js	عرض الفرص السياسية على الخريطة حسب المحافظة.
لوحة الأداء	React Admin	لتحديث المحتوى وإدارة الحملات.

المصدر: الباحثة بتصرف.

فيما يلي عرض البنية التقنية المقترحة أو المخطط المعماري (Architecture Diagram) للمنصة، وكيفية تدفق البيانات من المستخدم وصولًا للمخرجات (شكل ٨)، مما ييسر فهم واستيعاب الأطراف المعنية لآلية عمل المنصة سواء المطورين أو الباحثين أو أصحاب القرار (Sommerville,2016, P208).

شكل (٨) المخطط المعماري التقني المقترح لمنصة "هي تقرر" ومقترح برمجي مرئي لها.

ترجع أهمية هذا المخطط في الإعداد للمنصة إلى توضيح كيفية تدفق البيانات من المستخدم مرورًا بوحدات التحليل، وصولًا لواجهة العرض (Bass, L., Clements, P., 2012. P16-21)، مرورًا بالمراحل الآتية:

١. نشأة حساب وإدخال المستندات الخاصة بالمستخدمة كبطاقة الهوية، وبدء التسجيل في الفرص المتاحة أو أنشطة المحاكاة.

٢. تحليل النصوص بالمعالجة اللغوية (NLP) الواردة من المستخدم (الأسئلة أو الردود) باللغة العربية أو الإنجليزية حسب اختيار المستخدمة.
٣. الرؤية الحاسوبية أو التعامل مع الصور أو المستندات التي ترفعها المستخدمات أو الإجابات على الاستبيانات وتحليلها.
٤. نماذج التنبؤ (Predictive Models) أو استخدام خوارزميات التعلم الآلي للتصنيف الذكي، مثل تحديد مستوى المستخدمة، واقتراح دورات أو فرص سياسية بناءً وعلى موقعها الجغرافي.
٥. تخزين كل الوثائق والمستندات والصور والمعطيات الناتجة عن عمليات التحليل النصي في قاعدة بيانات، تمثل مستودعًا مركزيًا لجميع لبيانات.
٦. تقديم المخرجات النهائية للمستخدمة بطريقة تفاعلية وسهلة (واجهة المستخدم)، والتي تتمثل في مساعد ذكي، ولوحة تفاعلية تعرض الدورات التدريبية التي تناسب مستوى كل مستخدمة، وكذلك الفرص السياسية المتاحة على مستوى المحافظات.

وبناء عليه يمكن القول إن هذا المخطط التقني بمثابة "خريطة عمل ذكية (Smart Blueprint)، تدير جميع مكونات المنصة وتوضح كيف تترجم رؤية التمكين السياسي إلى واقع رقمي مدعوم بالذكاء الاصطناعي (Garlan, D., & Shaw, M. (1994). P6-1)، مما يؤكد على ضرورة التعاون بين الباحثين والتقنيين؛ لضمان تحقيق الاستدامة.

١- تحليل الأثر المتوقع لدمج منصة "هي تقرر" بمرصد المرأة المصرية:

منصة هي تقرر SheDecides، منصة تركز على التفاعل الذكي في التمكين السياسي والقيادي للمرأة، وبناء عليه فالباحثة ترى أنه إذا تم الدمج بينها وبين مرصد المرأة المصرية، فلا شك أن قرارات منصة هي تقرر ستتم بالتوزيع المكاني العادل، وسيكون مخرجات تدريبها والمشاركة فيها أعلى، وستشهد تحسن ملحوظ في الإقبال عليها ومن ثم زيادة في وعي المستخدمات، حيث سيضمن المرصد المرجعية والمصداقية الوطنية للمنصة، ويحقق تكاملاً بين المعرفة الرسمية والتمكين الفردي للمرأة. فيما يلي عرض أوجه الاختلاف بين المنصة والمرصد؛ لتوضيح أهمية مقترح الدمج بينهم (جدول ١٩):

جدول (١٩) أوجه الاختلاف بين منصة هي تقرر ومرصد المرأة المصرية

البُعد	منصة هي تقرر	مرصد المرأة المصرية
الهدف	تمكين المرأة سياسيًا عبر أدوات تفاعلية مثل التعليم عن بعد، المحادثة الذكية، المحاكاة.	تتبع مؤشرات وضع المرأة وتقدم تقارير وإصدارات حول التمكين السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ضمن رؤية ٢٠٣٠. (en.enow.gov.eg, idsc.gov.eg, enow.gov.eg)
الوظائف	واجهات تفاعلية (داشبورد –خريطة، بوت شات)	موقع إخباري يعرض المؤشرات، والتقارير ذات الصلة.
التقنيات	الذكاء الاصطناعي (NLP، Computer Vision)، خرائط تفاعلية، محتوى تعليمي ذكي.	محتوى رقمي ثابت، مثل تقارير ونشرات إحصائية، ولا يوجد تقييم شخصي أو تعليم تفاعلي.
التفاعل مع المستخدم	تشجيع التعلم الذاتي، التفاعل، تلقي توصيات سياسية، حضور دورات وورش عمل ومحاكاة.	تقديم معلومات ثابتة، لكنها لا توفر تفاعلاً شخصيًا أو توصيات بناءً على البيانات الشخصية.
المميزات	– التفاعلية العالية. – تعليم ذكي وتخصيص محتوى تفاعلي وفق مستوى واحتياجات كل مستخدمة. – أتمتة ذكية كما في شات بوت "مصرية".	– مرجعية وطنية حيث يتبع المركز القومي للمرأة، موثوقية البيانات والمعلومات حيث يستند في تغطية مؤشرات الاستراتيجية الوطنية على نشرات وتقارير حكومية ودولية. – مكتبة عرض معلومات تضم استراتيجيات، مؤشرات، قوانين، نشرات، تقارير. enow.gov.eg

المصدر: الباحثة بعد مراجعة محتوى موقع مرصد المرأة المصرية.

لا شك أن هذا الدمج سيترتب عليه خريطة تحليلية للفجوات المكانية في التمكين تغذي قرارات التدخل وتحديد الأولويات جغرافيًا، ومن ثم توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي لدعم التوعية، التوجيه، والتعلّم التفاعلي المخصّص للنساء، لتحقيق تمكين أكثر عدالةً مكانيا، استنادًا إلى مجموعة مؤشرات قياس الأثر، مثل:

- عدد النساء اللاتي أكملن مسارات تدريبية داخل المنصة بعد الدمج.
- عدد المشاركات في فعاليات أو مبادرات سياسية رسمية.
- التحوّل في الوعي لدى المستخدمات عبر قياساتٍ قبل/بعد (Pre/Post) داخل المنصة.

تاسعًا: الخاتمة والتوصيات:

في ختام هذا البحث، تبيّن أن تمكين المرأة سياسيًا وقياديًا في مصر يعاني من فجوة مكانية واضحة، لاسيما في محافظات الوجه القبلي وسيناء وكذلك المحافظات الحدودية، مما يستلزم تكامل السياسات الوطنية مع استراتيجيات تعليمية وتوعوية تراعي هذه المشكلة، وتوجه لحلها، من خلال استثمار الأدوات الرقمية والتكنولوجية لمعالجة تلك التفاوتات الجغرافية والثقافية. فلقد أسهمت نتائج استطلاع الرأي في الكشف عن أبرز الحواجز التي تواجه المرأة، من نقص التدريب القيادي والسياسي إلى ضعف صدى الاستراتيجية الوطنية، الأمر الذي يستدعي تعميق الجهود وتعزيز الشراكات بين الدولة والمجتمع المدني والمؤسسات الدينية والإعلامية لضمان فاعلية تنفيذها واستدامة نتائجها، لذلك توصي هذا البحث بـ:

١. **تعزيز برامج التوعية والتدريب السياسي:** تصميم محتوى تدريبي وتنموي متكامل يستند إلى نتائج استطلاع الرأي، ويركز على بناء القدرات القيادية والسياسية للمرأة، مع تأكيد الأولوية لبرامج التأهيل كعنصر أساسي في تسلسل الأولويات الوطنية.
٢. **تطوير البرامج الحكومية الرقمية وإدماج أدوات الذكاء الاصطناعي:** ضمن مناهج البرامج الحكومية للتدريب والتأهيل، بهدف إكساب القيادات النسائية مهارات التحليل الرقمي واستخدام المنصات الذكية للتواصل واتخاذ القرار وبناء السيناريوهات.
٣. **إطلاق حملات توعية مكثفة بالشراكة مع الإعلام والهيئات البحثية:** تنفيذ حملات لرفع الوعي بخارطة محاور الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠، وربطها بقصص نجاح نسائية ملموسة لتعزيز مصداقية الرسالة وتقليل الفجوة بين الخطط والتطبيقات على أرض الواقع.
٤. **استثمار الأدوات الرقمية عبر منصات تفاعلية وشات بوت:** بناء وتشغيل منصات رقمية ذكية (كمنصة هي تقرر SheDecides) لدعم التواصل الفعال بين القيادات النسائية والجهات المعنية، وتسهيل تبادل الخبرات والمعرفة، لا سيما في المحافظات الريف والصعيد وسيناء.
٥. **معالجة الفجوات الجغرافية في التمكين** :تخصيص مبادرات وموازنات تنموية توافقية تستهدف المحافظات الأكثر تهميشًا للمرأة.
٦. **وجود نظام رصد وتقييم دوري:** تطوير آلية مؤسسة لرصد وتقييم أثر البرامج والسياسات على مستويات مشاركة المرأة واتخاذ القرار، تشتمل على مؤشرات كمية ونوعية وفقًا لأفضل الممارسات الدولية

٧. **يقترح تنفيذ فكرة التكامل بين منصة هي تقرر SheDecides وموقع مرصد المرأة المصرية.**

٨. **إجراء دراسات مستقبلية:** عن أثر المنصات الذكية التفاعلية على وعي ومشاركة السيدات في العمليات الانتخابية وصنع القرار المحلي في محافظات الصعيد ووجه بحري، وكذلك تقييم كفاءة برامج التدريب في الذكاء الاصطناعي للقيادات النسائية مجال التحليل السياسي الرقمي، ودور الإعلام والمؤسسات الدينية في تغيير الثقافة المجتمعية نحو دعم مشاركة المرأة السياسية: محافظات الوجه البحري دراسة حالة.

****

قائمة المراجع والمصادر

أولا المراجع والمصادر باللغة العربية:

أ- المراجع:

١. أبو العلا، أسماء أحمد. ٢٠٢٤. استراتيجية الدولة في دعم وتمكين المرأة: الواقع والتحديات. مجلة البحوث المالية والتجارية. جامعة بورسعيد: كلية التجارة. ع١. صـ ٣٤٩ – ٣٦٧.

٢. الأكاديمية الوطنية للتدريب ووزارة التخطيط والتنمية المحلية .(2025) .مذكرة معلومات مدرسة المرأة للتأهيل للقيادة. وزارة التخطيط والتنمية المحلية والأكاديمية الوطنية للتدريب، القاهرة.

٣. جميل، عز الدّين وآخرون. ٢٠٢٠. التمكين السياسي للمرأة المصرية في ضوء تقلدها للمناصب الحكومية العليا من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٢٠ .مجلة السياسة والاقتصاد. ٦(5)، صـ١٩٢–٢١٨. متاح على: https://search.mandumah.com/Record/1124297

٤. حسن، إصلاح عبدالناصر. 2023. التمكين السياسي للمرأة المصرية: الواقع والتحديات: رؤى أصحاب المصلحة. مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية. جامعة كفر الشيخ: كلية الآداب. ع٢٨. صـ ٤٤ – ٨٥.

٥. عزت، منى. وآخرون. ٢٠٢٣. التمكين السياسي للمرأة المصرية: قراءة في المؤشرات والتحديات. مؤسسة فريدريش. متاح على: https://draya-eg.org/ draya-eg.org+1

٦. عفوش، إسماعيل إبراهيم.٢٠٢١. ثقافة المجتمع المصري وآثارها على تمكين المرأة قياديا: دراسة ميدانية في بيئة العمل المصرية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. جامعة السويس: كلية التجارة. مج١٢, ع٢. صـ٢٢١ – ٢٥٧.

٧. المجلس القومي للمرأة .(2022) .دليل تمكين المرأة من الوصول إلى دائرة صنع واتخاذ القرار (الطبعة الأولى) . المجلس القومي للمرأة: القاهرة.

٨. محمد، إيمان سيد. وآخرون. ٢٠٢٤. التمكين السياسي للمرأة المصرية بعد دستور ٢٠١٤. مجلة السياسة والاقتصاد. جامعة بني سويف: كلية السياسة والاقتصاد، ٢٤(٤)، ١٢٢–١٠٠.

٩. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .(2014) .استطلاع رأي المرأة المصرية في الانتخابات البرلمانية .المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

١٠. المركز القومي للمرأة .(2017) .الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ .القاهرة: المركز القومي للمرأة.

١١. المركز القومي للمرأة .(2020) .تقرير متابعة أنشطة الوزارات لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ (إدارة التخطيط والسياسات) .المجلس القومي للمرأة، القاهرة.

١٢. المركز القومي للمرأة .(2022) .التقرير السنوي للاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ .المجلس القومي للمرأة: القاهرة.

١٣. المركز القومي للمرأة .(2024) .حقائق وأرقام حول وضع المرأة في مصر .القاهرة: المركز القومي للمرأة.

مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار .(2022) .سنوات من الإنجازات: التنمية البشرية قطاع تمكين المرأة .مجلس الوزراء، القاهرة.

١٤. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية .(2020) .تقرير مؤشرات التنمية البشرية في مصر .وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، القاهرة.

١٥. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية .(2021) .تكافؤ الفرص في إطار أنشطة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

متاح على الرابط :

https://mped.gov.eg/AdminPanel/sharedfiles/…equal_opportunities_report_2021.pdf

١٦. وزارة التخطيط والتنمية المحلية والأكاديمية الوطنية للتدريب .(2025) .مذكرة معلومات مدرسة المرأة للتأهيل للقيادة .القاهرة: وزارة التخطيط والتنمية المحلية والأكاديمية الوطنية للتدريب.

١٧. وزارة العدل المصرية .(2021) .الإحصاءات السنوية .وزارة العدل، القاهرة.

ب- المصادر

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .(2020) .النشرة السنوية للعاملين بالقطاع العام والأعمال العام . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.

٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .(2022) .التعداد العام للسكان والسكن والمنشآت .الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.

٣. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .(2022) .المراجعة الوطنية لإحصاءات النوع الاجتماعي في مصر. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.

٤. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .(2023) .النشرة السنوية للعاملين بالقطاع العام والأعمال العام . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.

ثانيا المراجع باللغة غير العربية:

1. Abu-Lughod, J. L. (2012). *Cairo: 1001 years of the city victorious*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

2. Al Gurg, E. (2018). *The role of women in the UAE*. Dubai: Emirates Publishing.
3. Bass, L., Clements, P., & Kazman, R. (2012). Software Architecture in Practice (3rd ed.). Addison-Wesley.
4. Batty, M. (2013). *The new science of cities*. Cambridge, MA: MIT Press.
5. Cornwall, A., & Edwards, J. (2014). Women's empowerment: What works? *Journal of International Development, 26*(3), 342–352. https://doi.org/10.1002/jid.2944
6. Eagly, A. H. (1987). *Sex differences in social behavior: A social-role interpretation*. Hillsdale, NJ: Erlbaum.

7. Euro-Mediterranean Women's Foundation. (2017). Gender Gap in Basic Education in Egypt.
8. Friendly, M., & Wilkinson, L. (2009). The history of the cluster heat map. *The American Statistician, 63*(2), 179–184.
9. Garlan, D., & Shaw, M. (1994). An Introduction to Software Architecture. Advances in Software Engineering and Knowledge Engineering, Vol. I. World Scientific.
10. Inter-Parliamentary Union. (2021). *Women in parliament in 2020* (pp. 10). Retrieved from https://www.ipu.org/file/11349/download
11. Jain, M., & Kumar, S. (2018). Chatbots and conversational interfaces: A new era of human–computer interaction. In *Artificial Intelligence: Concepts, Methodologies, Tools, and Applications* (pp. 86–104). Hershey, PA: IGI Global. https://doi.org/10.4018/978-1-5225-5646-6.ch005
12. Jain, M., & Kumar, S. (2018). *Chatbots and Conversational Interfaces: A New Era of Human-Computer Interaction*. In Artificial Intelligence: Concepts, Methodologies, Tools, and Applications (pp. 86–104). IGI Global. https://doi.org/10.4018/978-1-5225-5646-6.ch005.
13. Kitchin, R. (2014). *The data revolution: Big data, open data, data infrastructures and their consequences*. Thousand Oaks, CA: SAGE Publications.
14. Pain, R. (2004). Social geographies of women's fear of crime. *Transactions of the Institute of British Geographers, 29*(2), 231–244. https://doi.org/10.1111/j.0020-2754.2004.00127.x
15. Psychometrika. Cronbach, L. J. (1951). Coefficient alpha and the internal structure of tests. *Psychometrika, 16*(3), 297–334.
16. Sommerville, I. (2016). Software Engineering (10th ed.). Pearson.
17. Tufte, E. R. (2001). *The visual display of quantitative information*. Cheshire, CT: Graphics Press.
18. Euro-Mediterranean Women's Foundation. (2017). Gender Gap in Basic Education in Egypt.
19. UN Women. (2019). *Accelerating women's economic empowerment in the Arab States*. New York, NY: UN Women.
20. UN Women. (2019). *Gender equality: Women's political empowerment*. New York, NY: UN Women.
21. UN Women. (2019). *Progress of the world's women 2019–2020: Families in a changing world*. New York, NY: United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women. Retrieved from https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2019/06/progress-of-the-worlds-women-2019-2020
22. UN Women. (2021). *Global gender gap report 2021* (p. 76). Geneva, Switzerland: World Economic Forum.
23. UN Women. (2021). *Progress on the sustainable development goals: The gender snapshot*. New York, NY: UN Women.
24. UNDP Egypt. (2021). *Women's empowerment in Egypt: Progress and challenges*. Cairo: United Nations Development Programme in Egypt. Retrieved from https://www.eg.undp.org
25. UNDP. (1997). *Governance for sustainable human development*. New York, NY: United Nations Development Programme.

26. United Nations. (2015). *Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development*. Retrieved from https://sdgs.un.org/2030agenda
27. World Bank. (1992). *Governance and development*. Washington, DC: World Bank.
28. World Economic Forum. (2020). *Global gender gap report 2020*. Geneva, Switzerland: World Economic Forum.
29. Tousson, A. (2020). Status of Women Leadership and Empowerment in Egypt: A Perception study of Government and Non-Governmental Organizations. The American University in Cairo. AUC Knowledge Fountain. https://fount.aucegypt.edu/retro_etds/2760
30. Takieldin, R. (2023). Political Empowerment of Egyptian Women (2005-2022). SSRN. https://doi.org/10.2139/ssrn.5216136 (papers.ssrn.com)
31. Abdel Baky, S. N. M. (2021). Talk show programs presenting female leadership performance and its relation to women attitudes towards political empowerment of women. The Egyptian Journal of Media Research, 2021(77), 973-1057. https://doi.org/10.21608/ejsc.2021.219147 (ejsc.journals.ekb.eg)
32. Omar, M. M. (2021). Contributions of the National Council for Women in Political Empowerment of Egyptian Women. Egyptian Journal of Social Work (EJSW). (ejsw.journals.ekb.eg)
33. Sharobeem, H. (2022). Future of Women's Empowerment in Light of National Strategy for the Empowerment of Egyptian Women 2030: Cultural and Social Vision. IDSC Policy Perspective. (idsc.gov.eg)
34. Bargain, O., & et al. (2019). Women's political participation and intrahousehold bargaining in Egypt and Tunisia. World Development, 120, 190-206.
35. Ahram Online. Feb 2017. Egypt appoints first-ever female governor**.** Retrieved from: https://english.ahram.org.eg/NewsParis/258350.aspx?utm_source=chatgpt.com

****